الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة : علوم اقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي و استشراف

دور الموارد الطبيعية في دفع النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر و بوتسوانا

مقدمة من طرف الطالبة: تحت إشراف الأستاذ :

ريدوح تازية

دقيش مختار

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	من الجامعة
رئيسا	سيداحمد كبداني	استاذ محاضر أ	مستغانم
مقررا	دقيش مختار	استاذ مساعد أ	مستغانم
مناقشا	شهيدة عبدالله	استاذ مساعد أ	مستغانم

السنة الجامعية 2017/2016

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمي حفظها الله وبارك لي فيها ، وإلى والدي أطال الله في عمره.

إلى أخي و أخواتي

إلى جميع الأهل والأحباب والأصدقاء

إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الخالص إلى:

- الله عز وجل وأحمده وأشكره على هذه النعمة
- الأستاذ المشرف دقيش مختار ، الذي كان له الفضل الكبير في المتابعة و الإشراف على هذا العمل.
- جميع من ساعدني في إنجاز هذا العمل من صديقاتي كل من نسرين و امينة و زملائي في العمل حمنيش ليلى ، بن عبد الله نبيلة ، عدلة ابراهيم ، دحو نبيل ، بلعربية اسماعيل وكذلك أشكر جميع أفراد عائلتي على دعمهم المادي والمعنوي.
- جميع أساتذتي الكرام وأعضاء لجنة المناقشة.

الفهرس

الاهداء

شكر و تقدير

فهرس الجداول و الاشكال

مقدمة عامة.....1

الفصل الاول : دور الموارد الطبيعية في دفع النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الاول: 6

المبحث الاول :اقتصاديات الموارد الطبيعية

المطلب الاول :مفاهيم حول الموارد الطبيعية.....7

المطلب الثاني : تصنيفات الموارد الطبيعية.....8

المطلب الرابع : اسباب تزايد الاهتمام بالموارد الطبيعية

.....10

المبحث الثاني :الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي

المطلب الاول :مفاهيم حول النمو و التنمية الاقتصادية.....13

المطلب الثاني:. مصادر النمو الاقتصادي.....15

المطلب الثالث :قياس النمو الاقتصادي 17

المطلب الرابع :علاقة النمو الاقتصادي بالموارد الطبيعية.....17

خلاصة الفصل الاول :.....22

الفصل الثاني: عرض اقتصاديات كل من الجزائر و بوتسوانا

مقدمة الفصل الثاني.....24

المبحث الأول :اقتصاد الجزائر

المطلب الأول : الاقتصاد الجزائري.....25

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية في الجزائر.....28

المطلب الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية 32

المبحث الثاني : اقتصاد بوتسوانا

المطلب الأول : الاقتصاد البوتسواني.....35

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية في بوتسوانا.....38

المطلب الثالث : التجارة الخارجية في بوتسوانا.....40

خلاصة الفصل الثاني :.....43

الفصل الثالث : دراسة مؤشرات اختلاف الجزائر و بوتسوانا

مقدمة الفصل الثالث: 45

المبحث الأول : مؤشرات اختلاف الجزائر و بوتسوانا

المطلب الأول :مؤشرات الحوكمة.....46

المطلب الثاني :مؤشر الابتكار العالمي 54

المطاب الثالث :مؤشر الحرية الاقتصادية 55

المبحث الثاني : دراسة وضعية الفساد في كل من الجزائر و بوتسوانا

المطلب الاول :تعريف الفساد و اسباب تفاقمه.....59

المطلب الثاني : تحليل مؤشر الفساد 61

خاتمة الفصل الثالث :.....64

الخاتمة العامة:.....65

المراجع.....68

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة مابين (2007-2015)	25
(2-2)	تطور معدل البطالة في الجزائر من 2006 الى 2015	26
(3-2)	صادرات و واردات السلع والخدمات للجزائر من 2007 الى 2014	32
(4-2)	حويصلة نتائج الميزان التجاري من الفترة الممتدة من 2005-2014	33
(5-2)	يوضح اهم الشركاء في الصادرات للجزائر خلال 2015	34
(6-2)	اهم الشركاء في الواردات للجزائر خلال 2015	35
(7-2)	إجمالي الناتج المحلي لاقتصاد بوتسوانا خلال الفترة الممتدة مابين (2007-2015)	37
(8-2)	الكميات المنتجة من الماس لبوتسوانا من 2006-2015	39
(9-2)	صادرات السلع و الخدمات في بوتسوانا خلال سنة 2010	40
(10-2)	صادرات و واردات السلع والخدمات لاقتصاد بوتسوانا	41
(1-3)	تطور مؤشر الابتكار العالمي لكل من الجزائر و بوتسوانا من 2016/2011	54
(2-3)	ترتيب كل من الجزائر و بوتسوانا حسب الحرية الاقتصادية العالمية من 1980-2014	56

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	مساهمة قطاع الزراعة ، الصناعة و الخدمات في الناتج المحلي الخام للجزائر من 2006-2015	27
(2-2)	مساهمة قاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 1990-2011	28
(3-2)	الاحتياطات المؤكدة من النفط من 1980-2015 للجزائر	29
(4-2)	تطور انتاج النفط في الفترة 1980- للجزائر 2015	30
(5-2)	الاحتياطات المؤكدة من الغاز خلال الفترة 1980- للجزائر 2015)	31
(6-2)	الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي خلال الفترة من 1980- للجزائر 2015	32
(7-2)	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام لبوتسوانا خلال)	37
(8-2)	مساهمة قاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي لبوتسوانا	38
(9-2)	الكميات المنتجة من النيكل النحاسي من الفترة 2000-2015 في بوتسوانا	39
10-2	صادرات السلع و الخدمات في بوتسوانا خلال سنة 2010	41
(11-2)	صادرات و واردات السلع والخدمات لاقتصاد بوتسوانا	42
(1-3)	يمثل تطور مؤشر المشاركة والمساءلة لكل من الجزائر و بوتسوانا من 1996-2015	48
(2-3)	تطور الاستقرار السياسي وغياب العنف من 1996-2015	49
(3-3)	تطور مؤشر فاعلية الحكومة من 1996-2015	50
(4-3)	تطور مؤشر الجودة التنظيمية خلال الفترة من 1996-2015	51
(5-3)	: تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 1996-2015	52
(6-3)	تطور مؤشر مكافحة الفساد من 1996-2015	52
(7-3)	تطور مؤشر الابتكار العالمي لكل من الجزائر و بوتسوانا من 2016/2011	55
(8-3)	يمثل ترتيب كل من الجزائر و بوتسوانا حسب الحرية الاقتصادية العالمية من 1980-2014	57
(9-3)	تطور الفساد من 2003 ال 2016	61

المقدمة العامة

المقدمة العامة

لا تختلف معظم الدراسات الحديثة في أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادةما يكون أداء اقتصادها أسوء من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد ، غير أن هذه الوضعية لا تشمل كل الدول الوفيرة الموارد ،فهناك بعض هذه البلدان من يتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى (إندونيسيا التي تعتمد على النفط وبتسوانا الغنية بالماس)،لكن في الكثير من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه البلدان،فحالات الإخفاق في تحقيق التنمية في الدول المصدرة للنفط ولموارد أخرى تعتبر كثيرة .

إن هذا الأداء الاقتصادي الضعيف و المخيب للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بتلك البلدان الفقيرة من حيث وفرتها على هذه الموارد يعتبر أمرا محيرا في تاريخ الاقتصاد العالمي،ففي القرن السادس عشر،كانت مدنا مثل جنيف ، أمستردام و لندن كأهم المدن الاقتصادية في العالم أ نداك رغم أنها كانت مدن صناعية متخصصة في الصناعات النسيجية لا تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية ،على خلاف مدن أ خرى مثل لشبونة (البرتغال) ومدريد (اسبانيا) والتي رغم أنها كانت تستقبل تدفقات كبيرة من السبائك الذهبية و الفضة من مستعمراتها إلا أنها لم تكن مدنا اقتصادية عالمية ، و هذا ما قد يكون أشار إليه (الكاتب الإسباني الشهيرMiguel De Sarvantes Saavedra) في القرن السادس عشر في مؤلفه المعروف Don Quixote de la Mancha حين قال ": إن الإستفادة من الثروة لا تأتي من مجرد
امتلاكها أو الإسراف في إنفاقها و لكن في طريقة استعمالها ". وهذا في مرحلة كانت فيها اسبانيا غنية بموارد مستعمراتها ، إذن فقبل أن يتم دراسة ظاهرة الارتباط السلبي بين التنمية و وفرة الموارد حديثا و إعطائها تفسيرات اقتصادية محضة ، فقد حاول علماء الاجتماع تفسيرها قديما،على غرار الفيلسوف والسياسي الفرنسي Jean Bodin الذي كتب يقول ": الرجال الذين يمتلكون أرضا واسعة وخصبة يعتبرون في العموم كسلاء ،وعكس هذا فالبلد القاحل يجعل الرجل معتدلا بالضرورة وبالتالي حذرا "

كذلك نجد نفس الظاهرة تتكرر في نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين ، فنجد دولا مثل اليابان ودول جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية ،تايوان، هونكونغ و سنغافورة) والتي رغم أنها لا تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية إلا أن قوة اقتصادياتها وتنوعها تتجاوز اقتصاد روسيا ،و اقتصاديات دول أخرى تصنف من أغنى الدول من حيث توفرها على ثروات نفطية هامة على غرار معظم بلدان أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

فإن هدف دراستنا هذه هو الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تحقيق النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية ؟

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب هذه الإشكالية ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية ، والتي نوجزها فيما يلي :

- ما هو دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية وفق نظريات التنمية؟
- ما مدى تأثير ثروة النفط على البيئة المؤسساتية في الجزائر؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية فقد وضعنا الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تلعب الموارد الطبيعية دور مهم في عملية التنمية و النمو الاقتصادي ، فهناك عدة دول ساهمت وفرة الموارد في رفع معدلات نموها ، وتحسين أوضاعها الاجتماعية إلى جانب تكوين البنية التحتية

الفرضية الثانية : نتج عن الوفرة الكبيرة في الموارد البترولية وارتفاع عائداتها انتشار سلوك البحث عن الريع الذي ساهم إلى حد كبير في تكوين بيئة مؤسساتية غير ملائمة ، كانت من بين أهم الأسباب التي عرقلت سياسات الإصلاح الاقتصادي وأدت إلى إخفاق الجزائر في خلق اقتصاد متنوع.

اهداف البحث :

يتمثل هدف البحث في إسقاط ما تم التطرق إليه نظريا على عدة بلدان غنية بالموارد الطبيعية ،والعمل على توضيح مدى التوافق النظري والطرح العلمي ،وإثبات الأسباب الرئيسية في فشل او نجاح الدول الغنية بالموارد الطبيعية من أجل الوصول إلى تحقيق عملية التنمية .

اسباب اختيار الموضوع

-الأهمية الإستراتجية للموارد الطبيعية في العالم،خصوصا في ظل التحولات الراهنة.

-تعدد أبعاد الموضوع و تشبعها،مما يجعله شيقا للبحث و الإثراء.

-نقص الاهتمام به ،ليس هناك كتابات ودراسات باللغة العربية حول هذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

- دراسة sachs et warner حول لعنة الموارد الطبيعية،ديسمبر 1997.sachو التي تعد من اول الدراسات التطبيقية و أهمها . و قد خلص الباحثين الى ان وفرة الموارد الطبيعية تؤثر سلبا بشكل مباشر على النمو الاقتصادي من خلال تراجع انتاجية القطاعات التقليدية في الدولة
- دراسة الباحث الاقتصادي Richard Auty حول لعنة الموارد الطبيعية resource curse الذي وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي و بالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة

المنهج المستخدم في البحث:

إن طبيعة الموضوع ُالمعاَلج ُالمتشعب كثيرًا ،تتطلَّب كمًا كبيرًا من المعلومات ، وبالتالي فإن أول صفةٍ له هي أنه وصفي اعتمادًا على المعلومات والإحصاءات المأخودة من الكتب والتقارير وملتقيات سواءً كانت بالعربية أو بلغاتٍ أخرى ،مستخدمًا الجداول الإحصائية والأشكال البيانية للتدليل والتوضيح والاختصار للكم الكبير من المعلومات الضرورية للتحليل في هذا الموضوع،وبالتالي فالمنهج كان وصفيًا تحليليًا. دون أن ننسى شبكة الإنترنت التي كانت نافذًة لي للولوج إلى مختلف تقارير الأمم المتحدة والبنك العالمي ،وكل ذلك من أجل التدليل على الأطروحات ُالمفسرة للظواهر المدروسة ضمن الموضوع العام.

صعوبات الدراسة:

إذا كان اختياري للموضوع قد تمَّ بسهولة و يسر ، إلاَّ أنني أثناء معالجته قد تلقَّيت صعوبات كثيرة و كبيرة ، ليس لقِلَّة المراجع و التي هي فعلا قليلة بالعربية،ولكن لكثرة جوانب الموضوع ،حيث

أنه وكلما زاد اطلاعي أكثر كلما اكتشفت جانبًا أو عاملا جديدًا يؤثر في النمو الاقتصادي بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية ،وهو ما جعلني ألاقي مشقَّة في التحكُّم في الموضوع ، كما وجدت صعوبة في معرفة أي من الإحصائيات صحيح بالنسبة للجزائر و كذلك الحال مع بوتسوانا ،حيث هناك أرقام مختلفة لأكثر من موضوع و بين أكثر من مصدرين للمعلومات.

محتوى الدراسة:

أما في دراستنا هذه سنقوم بمحاولة توضيح العلاقة بين الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي،وتوضيح الأسباب التي أدت إلى رفع النمو الاقتصادي وتراجعه من خلال الاعتماد على الموارد ،فقد قمنا بتقسيم عملنا هذا إلى ثلاث فصول عل النحو التالي :

الفصل الأول نتطرق إلى دور الموارد الطبيعية في دفع النمو الاقتصادي والقيام بتوضيح مفاهيم حول الموارد الطبيعية وتصنيفاتها وأهمية دراستها ،ثم بعد ذلك ننتقل إلى مفاهيم حول النمو و التنمية الاقتصادية و مؤشرات ومصادر النمو الاقتصادي ، أما في نهاية الفصل نتناول أهم النظريات المفسرة لدور الموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي

الفصل الثاني فسنتناول اقتصاديات الموارد الطبيعية والذي محتواه معرفة كل من اقتصاد الجزائر و بوتسوانا و علاقة الموارد الطبيعية التي يتميزون بها والتجارة الخارجية لكل منهم

الفصل الثالث فسنقوم بالتطرق في هذا الجانب إلى أهم مؤشرات اختلاف كل من الجزائر و بوتسوانا وذلك من خلال توضيح أهم المؤشرات التي أدت إلى هدا الاختلاف

الفصل الأول

دور الموارد الطبيعية في دفع النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الاول

تشير معظم الدراسات و البحوث التي شملت بلدانا تتوفر على موارد طبيعية ضخمة أن الأداء الاقتصادي للغالبية العظمى من هذه البلدان كان ضعيفا ، بمعنى أن الوفرة في الموارد الطبيعية قيدت فرص تحقيق تنمية اقتصادية في هذه البلدان ، غير أنه من المفروض أن يحدث نظريا عكس هذا ، وتؤدي عائدات هذه الموارد إلى دعم التنمية و النمو الاقتصادي ، و قد بينت تجارب التنمية في أكبر البلدان المصدرة للنفط على غرار انغولا ، نيجيريا و بلدان أخرى ، أن نعمة الموارد الطبيعية تحولت في حالات كثيرة إلى نقمة .

وقد خصصنا الجزء الأول من هذا الفصل للجانب النظري المؤطر للعلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ، و قد تضمن هذا الفصل مبحثين رئيسيين حيث اخدنا فكرة عن الموارد الطبيعية وأيضا عن النمو الاقتصادي و في الاخير تطرقنا حول العلاقة الموجودة بينهما .

المبحث الاول : اقتصاديات الموارد الطبيعية

شكلت ندرة الموارد الطبيعية احد أسباب المشاكل والأزمات التي شهدها العالم خلال العقود الماضية و توقف النجاح في التصدي لهده الأزمات و تحقيق مستويات أفضل للرفاهية الاقتصادية في المستقبل حيث تمثل مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية عائقا هاما في صراع الإنسان مع الطبيعة لإشباع حاجاته المتزايدة والمتعددة و المتجددة ، وبالتالي فعلى الإنسان الاجتهاد من اجل تحقيق التوازن بين الرغبات والحاجات المتزايدة بمعدل سريع والإمكانات ،أي الموارد القابلة للاستغلال التي تتزايد بمعدل أبطأ ومحدودة في الطبيعة أي غير قابلة للتجديد ،كما أن هناك مشكلات تتعلق بتفاعل بين البشر و الموارد الطبيعية ،وذلك فيما يخص استغلال الموارد الطبيعية أحسن استغلال بالإضافة إلى الزيادة في نمو عدد السكان وما ينتج عنه من مشاكل

المطلب الاول: مفاهيم حول الموارد الطبيعية:

إن الاحتياجات الإنسانية هي أصل المشاكل العديدة التي يواجهها الإنسان ويحاول التغلب عليها منذ الأزل والى يومنا هذا ،ولإشباع هذه الاحتياجات كان على الإنسان أن ينتج العديد من السلع والخدمات المختلفة ،وهو أمر لا يتحقق بدون توافر الموارد الطبيعية .

1) **تعريف المورد:**

يمكن تعريف المورد الاقتصادي على انه رصيد stock ذو قيمة اقتصادية يترتب على استغلاله تيار flow من المنافع او الاشباع.

ويتبين من هدا التعريف ان المورد هو كمية يصير قياسها في نقطة معينة فنقول مثلا : ان دولة ما تستحوذ الان على ربع المخزون العالمي من البترول ،هدا الرصيد او المخزون حتى يكون موردا بالمفهوم الاقتصادي يتعين ان يكون عليه الطلب اي يمكن استخدامه في اشباع احتياج بشري معين ويكون للوحدة المنتجة منه سعر يغطي تكاليف الانتاج منه بما في دلك الربح . وبينما يكون للمورد المعين رصيد يقاس في لحظة زمنية فنقول مثلا ان انتاج دول الاوبك من البترول يبلغ 21 مليون برميل يوميا او 600 مليون برميل شهريا ، و هكذا يمكن التمييز بين ما تملكه دولة معينة من مخزون او حجم للمورد المعين وبين ما تنتجه هده الدولة فتريا من هدا المورد او مشتقاته[1].

2) **تعريف الموارد الطبيعية:**

[1] رمضان محمد المقلد، احمد رمضان نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عايد ،اقتصاديات الموارد والبيئة ، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، مصر 2003 ص 8.

كانت الموارد الطبيعية تعني عند معظم الاقتصاديين القدامى سطح الارض ، غير ان الفكر الاقتصادي المعاصر ينظر الى الموارد الطبيعية نظرة اكثر شمولا ، فيعرفها بانها كل ما له قيمة اقتصادية ليس للإنسان دخل مباشر في ايجادها ، مثل المخزون الطبيعي من المعادن ، الغابات ، المناخ ، التضاريس ، المساقط المائية و الموقع الجغرافي ، كل هذا له تأثير على الثروة القومية ، وبذلك نقول ان سطح الارض ، ما عليه و ما حوله و ما بداخلها هو ما يقصد بالموارد الطبيعية .

و قد قسم الاقتصاديون عناصر الانتاج المختلفة الى ثلاث فئات هي : الموارد البشرية وراس المال و الموارد الطبيعية وتشمل الاخيرة[2]:

- سطح الارض الدي يتم استخدامه في الزراعة و الصناعة و السكن و ما تحتويه من غابات و مراعي.

-باطن الارض و ما يحتويه من معادن و مصادر للطاقة كالفحم و اليورانيوم و البترول....الخ.

-موارد المياه كالأنهار و البحيرات و ما تتضمنه من موارد سمكية و غيرها.

-الغلاف الجوي المحيط بالأرض و ما يحتويه من غازات

-وحتى تكون هده الموارد الاقتصادية يجب ان تكون في دائرة الاستغلال الاقتصادي لإشباع حاجات معينة او طلب معين ، وحتى تكون كدلك يجب توفر شرطين هامين الاول المعرفة قيمة و ليس مجرد الوجود المادي لهدا الشيء ، و طالما ان قدرات الانسان و حاجاته في تغير مستمر عبر الزمن فان مفهوم المورد ليس ساكنا و انما حركيا يتسع اساسه و قاعدته ليشمل مال تم اكتشافه نتيجة زيادة و تحسن المعرفة و تغير حاجات الانسان ، فكثيرا ما تم اكتشاف مورد من موارد لم تكن مستحدثة او ذات قيمة كالبوكسيت و اليورانيوم .

المطلب الثاني :تصنيف الموارد الطبيعية:

تعتبر مرحلة التعرف على الموارد الطبيعية المتاحة ،مرحلة هامة و ضرورية كأساس لعملية التصنيف و ذلك تمهيدا لاستغلالها ، و بالتالي فان عملية الاستغلال لا تتم بصورة سليمة الا بعد حصر و تصنيف الموارد الطبيعية ، بحيث يمكن حصرها في اربع تقسيمات رئيسية ، و التي تشكل معيار التصنيفات المختلفة للموارد الطبيعية و هي : طبيعة الاماكن ، اماكن تواجدها ، طبيعة تكوينها و استمرارية توافرها[3].

1. **تصنيف الموارد من حيث طبيعتها :**

تنقسم الموارد الطبيعية من حيث طبيعتها الى قسمين رئيسيين هما:

---

[2]العصفور صالح ، الموارد الطبيعية و اقتصاديات نفادها، سلسلة جسر التنمية ،المجلد 1 ،الاصدار رقم 5 ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 2002 ،ص 02-03.

[3]بن رمضان أنيسة ، دراسة إشكاليةاستغلال الموارد الطبيعية الناضبة و اثرها على النمو الاقتصادي، دار هومه –الجزائر 2014 ، ص 64-51

1.1. **موارد ماديةmatériel resources :** و هي الموارد الملموسة و التي يمكن تمييزها بالعين و الحصول عليها من البيئة المحيطة ، وتكون في عدة صور صلبة مثل المعادن او سائلة مثل البترول او غازية مثل الغاز الطبيعي.

2.1 **موارد غير ماديةno-material resources:**و هي الكائنات الحية اي الحيوانات و النباتات المختلفة بحيث يكون لها تأثير كبير على الناتج النهائي.

2. **تصنيف الموارد من حيث اماكن وجودها :**

وهي كالتالي:

1.2 موارد موجودة في كل مكان : تشمل الموارد الطبيعية التي لا يجد الانسان اية صعوبة في سبيل الحصول عليها لوفرتها مثل المياه ، الهواء ، التربة.

2.2 **موارد موجودة في اماكن عديدة :** كالموارد النباتية

3.2 **موارد موجودة في اماكن معينة :** مثل البترول ،،ن الغاز الطبيعي و بعض المعادن

4.2 **موارد موجودة مركزة في مكان واحد :** مثل النيكل الذي تنفرد كندا بإنتاجه

3 **تصنيف الموارد من حيث طبيعة تكوينها :**

و هي كما يلي:

1.3 **موارد عضوية :** مثل موارد الغابات ، المراعي و الموارد المائية المتمثلة في الثروة السمكية ، الفحم و البترول.

2.3 **موارد غير عضوية :** مثل الماء ، الخامات المعدنية ، احجار البناء و الاملاح بشتى انواعها.

4 تصنيف الموارد من حيث استمراريتها :

تصنف الموارد الطبيعية على اساس بقائها او فنائها الى فرعين رئيسيين هما : الموارد الطبيعية المتجددة و الموارد الطبيعية غير المتجددة او الناضبة

1.4 **الموارد الطبيعية المتجددة :** تعرف ايضا بالموارد التيارات ، فترة زمنية كافية ، بحيث لا يكون هناك خوف من نفادها ، ومن امثلتها الماء ، الهواء ، الهواء ، النبات ، الحيوان ، اشعة الشمس ، قوة الريح ...الخ ، وقد يبدو لأول وهلة ان هده الموارد لا تتعرض للفناء و تظل متجددة الى ما نهاية ، فمن الممكن ان يتحول كثير من الموارد المتجددة الى موارد قابلة للنضوب اذا زاد معدل استغلالها على معدل تجددها بشكل يضع حدا زمنيا لعمرها . وفي هدا الخصوص يجب التفرقة بين نوعين من الموارد المتجددة هما : الموارد المتجددة التي لها منطقة حرجة والموارد المتجددة التي ليست لها منطقة حرجة

1.1.4 **موارد متجددة لها منطقة حرجة :** و من امثلتها الغابات ، الاسماك ، المراعي، الحيوانات و التربة . ولكي تستمر هذه الموارد في التجدد الى ما نهاية يجب ان يكون معدل استخدامها مساوي او اقل من المعدل الذي تتجدد به طبيعيا ، واذا زاد

معدل الاستخدام عن معدل التجدد الطبيعي عندئذ تصبح هده الموارد بعد حدة معين تسمى بالمنطقة الحرجة كأي موارد لها ارصدة معينة ، حيث تفشل عملية الاحلال او التجدد الطبيعي في تعويض ما سينفد منها بسرعة و يكون من الصعب استمرار هده الموارد في العطاء ، حتى لو توقفت كل صور استخدامها و الموارد التي لها منطقة حرجة ، قد تعتمد في تجددها على العمليات البيولوجية . فعلى سبيل المثال الافراط في الصيد يؤدي الى الحد من التجدد الطبيعي للحيوانات ، بل يؤدي الى انقراض العديد من الانواع و بالتالي تصبح اكثر عرضة للفناء.

2.1.4 **موارد متجددة ليس لها منطقة حرجة :** وهي الموارد التي تبقى متجددة باستمرار بغض النظر عن نشاط الانسان وان كان بعضها يمكن ان يتعرض للفناء او للنفاذ المؤقت بسبب زيادة او سوء استخدامها . وتشمل موارد المياه ، الهواء ، الشمس ، الرياح و المد و الجزر ، اي مجموع الطاقات المتجددة.

2.4 **الموارد الطبيعية الغير متجددة** : وهي الموارد الطبيعية التي لا تتجدد خلال حياة الانسان ، بحيث يكون رصيدها ثابتا و بالتالي عرض هده الموارد ثابت و لابد من نضوبها ، بحيث ان تكوينها يستغرق فترات زمنية جد طويلة قد تصل الى مئات ألاف السنين ، و تؤخذ عادة من باطن الأر ض و تشمل النفط ، الغاز الطبيعي ، الفحم و المعادن ، و الصفة المميزة للموارد الناضبة هي انه ينفد باستعماله في العملية الانتاجية

المطلب الثالث :اسباب تزايد الاهتمام بالموارد الطبيعية

اصبحت معظم دول العالم في الوقت الحاضر[4] تجد صعوبات بصدد توفير ما تحتاج اليه من سلع ، بل ان بعضها يعاني من تعذر تدبير العديد من السلع، يرجع دلك الى تزايد و تعدد الحاجات و الى التقدم والتطور الدي شهده العالم مند الثورة الصناعية كما يرجع الى نفاد و نضوب بعض مصادر الانتاج. و قد يكون من المفيد ان نعرض العوامل الرئيسية التي دعت الدول (نامية كانت ام متقدمة) الى توجيه عناية فائقة الى دراسة الموارد

1. **تعدد وتعقد مطالب الانسان:**

فبعد ان كان الانسان يعتمد على ما ينتجه او على ما يحصل عليه مقابل فائضه اصبح يعتمد على كثرة من السلع والخدمات تنتج في اجواء مختلفة و مناطق متباعدة.

اي ان الانسان رغما من التقدم الكبير في الانتاج اصبح يعتمد اعتمادا كبيرا على المصادر الخارجية و ينطبق هدا على كل دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفيتي.

2. **الثورة الصناعية:**

[4]رمضان محمد المقلد، احمد رمضان نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عايد، نفس المرجع السابق ص 28-30

لم تعد طرق الانتاج بسيطة و يسيرة كما كانت بل بقدوم الثورة الصناعية و ما صاحبها من اتباع مبادئ التخصيص و تقسيم العمل الوظيفي و الفني اتسعت الصناعات و سادها مبدأ التكامل الراسي او التكامل الافقي . على اثر دلك قامت الشركات و الهيئات بالبحث و الاستقصاء عن مصادر جديدة للموارد تتلاءم و حجم الانتاج الجديد ، وفي سبيل دلك تنافست الشركات للحصول على امتيازات الاستغلال ، كما قامت بينها اتحادات ممثلة في كارتل Cartel او ترست Trust او شركات قابضةHolding Compagnies كل دلك بقصد العمل على سد حاجات الاسواق المتزايدة بأقل نفقة ممكنة و على ان تحقق اقصى ربح ممكن.

وبمرور الوقت اصبح المنتج الصغير في عدد كبير من الصناعات –وعلى الاخص الصناعات الجديدة – لا يقوى على مجارات المنتجين الاخرين و منافستهم في اسعار و شروط البيع ، بل تركز الانتاج في الدول الصناعية في قلة من الاحتكارية الكبيرة

3. زيادة السكان:

بينما تسجل احصاءات السكان في العالم زيادة كبيرة تبلغ في المتوسط 1.5% او اكثر سنويا لا تزيد الموارد بنفس المعدل .يتطلب هدا الوضع ضرورة التوسع في الاستفادة من الموارد الحالية او البحث عن مصادر جديدة للموارد . و يؤكد الماضي القريب هده الحقيقة اد ذكر العالم الاجتماعي "مالتس" في رسالته الشهيرة ان الزيادة في السكان تكون اقرب الى متوالية هندسية بينما الزيادة في الموارد الغذائية تكون اقرب الى متوالية حسابية . و رغما من الانتقادات التي وجهت الى هده النظرية فإنها نبهت العقول و وجهت الوعي الاجتماعي الى ضرورة الهمل على زيادة مصادر الثروة و إلا فان مستويات الدخول ستتعرض الى انخفاض كبير

و يوجد في الوقت الحاضر العديد من الدول – و على الاخص من بين الدول المتخلفة اقتصاديا – التي تعاني من مشكلة عدم كفاية الموارد سواء المنتجة و دلك ليس فقط نتيجة لزيادة الدخول و بالتبعية زيادة الاستهلاك و لكن زيادة عدد السكان و التي تزيد في الدول النامية بمعدلات تزيد عنها في الدول المتقدمة و من ثم يتجه قدر كبير من الدخول للإنفاق على الاستهلاك الاساسي.

يتطلب مثل هدا الوضع ضرورة سعي هده الدول في النتاج بل ضرورة مساعدة الدول الاخرى – وعلى الخص الدول الاكثر تقدما – و مساهمتها لتحقيق الزيادة في الانتاج.

4. دروس الحربين العالميتين الاولى والثانية:

من العسير على الدول ان تحصل على حاجاتها من السلع المختلفة اثناء الحرب و دلك لان سبل المواصلات اما ان تكون متوقفة او على الاقل مهددة ، و لقد عانت الدول صعوبات عديدة ابان الحربين الاخيرتين في سبيل الحصول على حاجاتها بما فيها حاجاتها الى السلع الضرورية . و تحاول الدول في فترات الحروب الاعتماد في اشباع حاجاتها اما على موارها الداخلية او على موارد يمكن

تأمينها بصفة مؤكدة دون النظر الى الناحية الاقتصادية اي دون ان يكون لتكاليف الانتاج الوزن الكبير . فكان الحروب تتطلب دراسة مستفيضة للموارد المختلفة حتى تتمكن الدول من انتاج معظم السلع الضرورية ، فنلاحظ مثلا انجلترا و هي الدولة التي كانت تستورد معظم ما تحتاج اليه من المواد الغذائية من العالم الخارجي –حيث كانت معدلات التبادل الدولية Terms of Trade تقضي بدلك على حد ما سنرى مستقبلا – لم تكن تستغل من قبل و استبدلت الزراعة الواسعة بالكثيفة في بعض المناطق و قامت بحماية انتاجها كما قدمت الإعاناتإلى المنتجين في بعض الحالات .

و لقد تعرض العالم في النصف الاول من القرن الحالي لحربين عالميتين تخللتهما و تبعتها حروب باردة مازلنا نعاني منها و ها هو العالم يعاني حاليا من الاضطرابات في تدفق السلع بين الدول و اثار دلك على الاسعار و السياسات الاقتصادية ، و على دلك فان الحرب تدعو الى التعبئة العامة و هدا يقتضي حصرا و معرفة كاملة بالموارد المختلفة.

5. انتشار صناعة البدائل:

رأينا حالا ان حاجات الانسان قد تعددت وزادت مما ادى الى التوسع في استغلال المواد الطبيعية .وطالما ان المخزون في الطبيعة من بعضها محدود او كون عرضها في المستقبل غير مرن. فان العلماء الباحثين قد تمكنوا من اقامة عدة صناعات تنتج سلعا بديلة أي سلعا تحقق نفس المنفعة لبعض السلع المتعذر الحصول عليها .ولقد بدأت هذه الصناعات في فترات الحروب عندما انقطع الوارد منها ثم انتشرت بعد ذلك في دول عديدة اهمها المانيا التي كانت تسعى الى تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي ثم امريكا ودول اوربا الاخرى .وتتطلب صناعة الابدال البحث وراء المواد الطبيعية التي تستخدم في صناعة .وأحسن الامثلة لذلك هي صناعة المطاط في المانيا في الحروب العالمية الاولى والثانية وفي الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية نتيجة لانقطاع او قلة الوارد من المطاط الطبيعي.

كذلك كان العالم يعتمد اعتمادا كبيرا على ما تنتجه شيلى من الاسمدة ونظرا لأهمية تلك المادة في الزراعة فان العلماء الالمان اكتشفوا الاسمدة الكيماوية الصناعية وتوسعوا في انتاجها ثم انتقل انتاجها الى معظم دول العالم كذلك فان الالياف الصناعية اصبحت تحتل مركزا مرموقا وأصبحت تنافس القطن والحرير والصوف . وكذلك فان صناعة البلاستيك اصبحت تتبوأ مركزا هاما بين الصناعات الاخرى وأصبحت تنافس العديد من المنتجات المعدنية

6. سياسة المحافظة على المواد الطبيعية

كانت المبادئ الاقتصادية السائدة في القرن الماضي لا تميل الى تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية إلا فيما يتعلق بالأمور الضرورية .فأراء ادم سميث وأراء مدرسة الفيزيوقراط او الطبيعيين تؤكد وتصمم على حرية العمل وحرية التجارة .وكانت هذه المدارس توضح ان الفرد اقدر على القيام بالشئون الاقتصادية من الدولة . وان تدخل الدولة كثيرا ما يؤدي الى تعقيد والى ارتفاع في نفقات الانتاج والى تخلف في طرق الانتاج .اخذت تتعدل وظهرت فئة من الاقتصاديين على رأسها مارشال

وبيجو تدعو الى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لحماية مصالح الطبقات الفقيرة ولتطبيق مبادئ اقتصاديات الرفاهة .ثم تعدلت هذه الآراء مرة اخرى على أيدى انصار المدارس الاشتراكية .ويختلف التدخل من دولة الى اخرى تبعا لأنظمتها السياسية والاجتماعية .فقد يكون عن طريق الاشراف العام او عن طريق الاشتراك في المشروعات الحيوية التي لها اهمية او عن طريق قيام الدولة بكل الاعمال الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة وتدخل الدولة في الانتاج والتوزيع يتطلب حصرا كاملا للمواد الاقتصادية طبيعية وبشرية . وذلك لان امكانيات الدولة .المالية والفنية وفيرة ولان الدولة ترعى مصالح الاجيال القادمة . وتطبيق سياسات ترمى الى المحافظة على المواد الطبيعية خشية ان تستأثر الطبقات الحالية بالمواد الغنية والرخيصة ولذلك نجد ان الدول الاشتراكية حتى الرأسمالية التي تؤمن بسياسة التوجيه الاقتصادي economic planning او سياسة البرمجة الاقتصادية economic programming تخصص مبالغ طائلة لحصر مواردها من انتاج امكانياتها المختلفة .والتي على ضوئها تقرر السياسة الاقتصادية من انتاج وتسعير وتسويق

اما الدول الرأسمالية التي تؤمن بالحرية الاقتصادية وتعارض التوجيه الاقتصادي كالولايات المتحدة الامريكية .فان المنافسة الحرة أخذت تزول تدريجيا نظرا لسيادة الانتاج الكبير واتخاذ المشروعات المختلفة اشكالا احترافية (الكارتل .الترست مثلا) لا تتفق وتحقيق شروط المنافسة الحرة .كل هذا دعا الحكومات الى ضرورة دراسة الموارد لأنها اصبحت مركزة في ايد قليلة مما يخشى معه رفع الاثمان واستغلال واستنفاد المواد الغنية وعلى سبيل المثال نذكر ان انتاج معظم زيت البترول او الخيوط الصناعية في الولايات المتحدة الامريكية تحتكره قلة من الشركات كثيرا ما تعقد فيما بينها اتفاقات بقصد تقييد الانتاج او تحديد الاثمان او توزيع الاسواق .لذلك رأت الحكومة الامريكية ضرورة الاشراف عليها عن طريق تأليف لجان برلمانية تدرس الامكانيات وطرق الانتاج ووسائل التسعير .وتعمل على توفير السلع بأقل الاثمان الاطول فترة ممكنة، فكان دراسة الموارد اضحت على درجة بالغة من الاهمية فى كل من الدول الاشتراكية والرأسمالية

7. انقسام دول العالم الى كتل وأحلاف وأسواق مشتركة:

ادى اختلاف المذاهب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول المختلفة الى انتقام العالم الى كتل وأحلاف تسعى كل منها الى تحقيق اكتفاء داخلي و الى عدم الاعتماد على الدول الأخرى الخارجة عن الكتلة او الحلف حتى لا تتعرض لمشاكل و صعوبات عندما تتأزم الامور و تتوقف سبل التجارة و التبادل . كذلك اقاما مجموعات متعددة من الدول اسواق مشتركة تهدف الى تحقيق التعاون الاقتصادي فيما بينها.

و لتحقيق هده السياسة تعمل الكتلة الواحدة او السوق المشتركة على معرفة امكانياتها المختلفة و على انتاج بعض السلع التي ما كانت تنتجها في ظل سيادة المنافسة الحرة و في ظل حرية التبادل الدولي . فتعمل دول الكتلة الشرقية – روسيا و حلفائها – على سد احتياجاتها داخليا و هدا اقتضى التوسع في البحث عن مصادر انتاج جديدة.

و تعمل دول حلف الاطلسي Atlantic pact على زيادة التبادل فيما بينها و تحرم تصدير العديد من السلع الهامة و الاستراتيجية الى دول الكتلة الشرقية

8. **التنمية الاقتصادية :**

من اهم الاهداف التي تسعى اليها البلاد المتخلفة هو تحقيق مستوى معيشي لائق لرعاياها . و لن يأتي دلك إلا عن طريق زيادة الانتاج و الارتقاء بمستواه . و باستعراض الاوضاع الاقتصادية في العالم نجد ان البلاد التي تتمتع حاليا بمستوى معيشي مرتفع مثل غرب اوربا و شمالها و وسطها و دول امريكا الشمالية و اليابان هي التي استطاعت ان تطور و تزيد من انتاجها . فقد حققت زيادة كبيرة في الانتاج الزراعي و المعدني و الصناعي بالإضافة الى توفير الخدمات الاساسية مثل خدمات الاسكان و النقل و المواصلات و التعليم والصحة وغيرها . وكلما ارادت الدول تحقيق مزيد من الارتقاء في مستويات المعيشة .وهدا هو هدف معظم دول العالم في الوقت الحاضر .كلما تعين عليها تحقيق زيادة في الانتاج ولا يتحقق ذلك الا عن طريق تطوير واستغلال وتنمية الموارد الاقتصادية سواء انت زراعة معدنية صناعية او بشرية

ولقد اصبحت عملية التنمية الاقتصادية من القضايا التي تشغل بال البلاد المتقدمة والمتخلفة على السوء وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي .. ويقصد بالتنمية العملية التي تهدف الى تطوير المجتمع وتخليصه من براثن التخلف وإحداث تغيير في هيكله وبنيانه . اما في البلدان المتقدمة فان عملية التنمية تهدف الى رفع مستويات المعيشة الى اعلى بشكل مستمر وضمان درجة عالية من العمالة

ولا تتحقق عملية التنمية .على الوجه الاكمل .إلا اذا قامت الدولة بحصر مواردها الاقتصادية والتعرف عليها ذلك لأنه على قدر الموارد المحقق وجودها يمكن وضع الخطط ورسم برامج التنمية . ويلاحظ ان البلاد الغنية في الموارد هي التي تستطيع ان تحقق معدلا مرتفعا للنمو . فوفرة الموارد وإمكانية استغلالها في دول مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا ترتب عليه ارتفاع ملموس في مستويات الدخول . وكذلك فان وفرة الموارد وتنويعها ورسم الخطط لاستغلالها في دولة مثل الاتحاد السوفيتى ترتب عليه زيادة هائلة في الانتاج وبالتبعية زيادة في الدخول . ويتعين ان نشير الى ان معظم الدول النامية في افريقيا وأمريكا اللاتينية واسيا . تحوى موارد طبيعية وبشرية وان كانت نتيجة لماضي استغلالها لم تحقق الفائدة المنشودة منها . ويمكن القول ان المواد الموجودة بها تعتبر موارد كامنة سوف تغير وجه الحياة فيها وذلك عندما تحسن استغلالها

المبحث الثاني: الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي

لقد ظل الاعتقاد سائدا ولعقود طويلة أن وفرة الموارد الطبيعية تعتبر نعمة تؤدي إلى تنمية اقتصادية سريعة وشرط أساسي لتحقيق نمو اقتصادي دائم بالنظر لتأثيراتها على الاقتصاد الكلي والمتمثلة في تحسين

ميزان المدفوعات وزيادة الإيرادات العامة ،غير أن هذا لم يكن في الغالب هو الحال فأصبحت وفرة الموارد نعمة لقلة من الاقتصاديات و نقمة لاقتصاديات أخرى.

المطلب الاول :مفاهيم حول النمو و التنمية الاقتصادية

إن واقع الدول النامية يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أنها تحتاج إلى نمو اقتصادي يخرجها من الوضعية المزرية التي تعيشها، ونعني بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكان تحقيق زيادة في مستوى دخل الفرد و بالتالي تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد. وفي سياق الحديث عن الدول النامية فإنه لما نتكلم عن النمو الاقتصادي نجد أنفسنا بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية ذلك لكون النمو الاقتصادي في مدلوله يرمي إلى أن الدولة و صلت إلى وضع اقتصادي يمكنها من الاستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائضها نحو النمو الاقتصادي. أما الدول النامية فإنها تعاني اختلالات هيكلية لابد من معالجتها حتى ترقى فيما بعد إلى مرحلة النمو الاقتصادي وذلك نتيجة وجود معوقات تعوق السير الحسن للعمليات الإنتاجية بالدول النامية، ومن هنا نلاحظ الارتباط الوثيق بين مفهومي النمو و التنمية الاقتصادية ومن أجل فهم معنى النمو الاقتصادي وجب التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ومدى التداخل الحاصل بين المفهومين.

1. **تعريف النمو الاقتصادي**

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:

- هو عملية التفاعل القوي الذي يحدث في بيئة معينة في فترة زمنية معينة متضمنا تغيرات شتى في هذه البيئة و في الظروف البيئية المحيطة بها(الإنسان، رأس المال، مظاهر الحياة الاجتماعية و الاقتصادية الأخرى) ، و ستؤدي هذه التغيرات الثورية أو الجذرية إلى زيادة في الناتج القومي (الوطني) الذي يعتبر في حد ذاته تغيرا طويل الأمد[5].
- يعبر النمو الاقتصادي عن "مقدار الزيادة الحقيقية التي في الناتج الوطني الحقيقي (الصافي أو الخام) في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، مع الأخذ في الحسبان طريقة تقدير أو حساب كل من الناتج الوطني أو صافيه." فترددد عن الأول أو الثاني للمؤشرين يبرر من طرف الاقتصادي، أنه على مستوى النمو الاقتصادي يجب استخدام الناتج الوطني الصافي (PNN) لأنه حسبه من السهل الحصول على المعطيات [6]
- **مفهوم آخر أكثر شمولية وأكثر قبولا للنمو الاقتصادي:**

يمكننا اصطلاحا وصف وتعريف عملية النمو الاقتصادي على أنها "عملية هادفة إلى خلق طاقة، تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم ولفترة طويلة من الزمن".

---

[5] صلاح الدين نامق،"نظريات النمو الاقتصادي"،دار المعارف، القاهرة،1975،ص ص 1-8

[6] عبد الكريم تاج، "نماذج النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر،2003، ص 4..

2. **تعريف التنمية الاقتصادية:**

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعةٍ من التغيرات الجذرية في مجتمعٍ معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع الُقدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدلٍ يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلَّبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية ُالمتاحة، و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ويرى مدحت العقاد أن التنمية الاقتصادية هي " العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة في دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.

3. **النمو والتنمية**

تعتبر النمو و التنمية من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد ، اذ تعتبر الهدف الرئيسي لاغلب النظريات الاقتصادية و اكثر المواضيع التي تهم ادارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها و ازدهار شعبها ، ولكن يجب الانتباه الى وجود فرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية .

الاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى النمو الاقتصادي على مستوى المجتمع وليس على مستوى الأفراد، ويعالج الزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل القومي، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله. وحسب النظرية الرأسمالية في الاقتصاد فقد يحدث نمو اقتصادي في المجتمع، ولكن الرفاهية قد تطال ثلة من أفراد المجتمع بينما يصاب جزء كبير بالفقر.

ولهذا فثمة فرق واضح بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالأخيرة ذات طبيعة كيفية وليست كمية، أي أن تحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج زيادة النمو الاقتصادي ولكن هذا النمو يكون مرتبطا بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع التنسيق فيما بينها وأبرزها التعليم والصحة والتوظيف[7] .

بالنسبة للنم الاقتصادي فقد تطرقت اليه النظريات الاقتصادية التالية : نظرية النمو الكلاسيكية ، نظرية النمو النيوكلاسيكية ، نظرية النمو الكينيزية ، نظرية النمو الجديدة (الداخلية)، اما التنمية الاقتصادية فقد تطرقت اليها النظريات التالية : نظرية الدفعة القوية ، نظرية النمو المتوازن ، نظرية النمو الغير متوازن ، نظرية انماط النمو ، نظرية التغيير الهيكلي و انماط التنمية ، نظرية مراحل النمو ، نظرية التبعية الدولية

المطلب الثاني:مصادر النمو الاقتصادي

[7] مقدم مصطفى، بحث حول النُمو الاقتصادي، www.startimes.com

مصادر النمو الاقتصادي كثيرة و متنوعة ، و يصعب دراستها و تحليلها جميعا ، الا انه اتفق على ثلاثة عوامل كمصادر للنمو الاقتصادي و هي[8]:

- تراكم راس المال الذي يتضمن كل الاستثمارات في الارض و المعدات.
- القوى العاملة
- التقدم التكنولوجي

وقد استخدمت دوال الانتاج بصورة واسعة لدراسة المصادر السابقة و ذلك لمعرفة اثر كل منها على النمو الاقتصادي ، و فيما يلي الشكل العام لدالة الانتاج:

$$Y_t = f(A_t, K_t, L_t, T) \quad \text{.....(1)}$$

حيث : Yi الناتج القومي الاجمالي

At : الارض

Kt: راس المال

Lt: العمل

T: المستوى التكنولوجي

و قد قام كل من C.W.COBB و paul H .Douglas بتطوير شكل ملائم للدالة و اصبحت بذلك تعرف تحت اسم الاقتصاديين cobb و douglas، و تاخد الشكل التالي:

$$Yt = e^{\varnothing} A^{\alpha}_t L^{\beta}_t k^{y}_t \quad \text{.....(2)}$$

حيث $\varnothing\alpha\beta y$ هي ثوابت ، و e ثابت القيمة التقريبية (2.71828) و بعد معالجة المعادلة رقم (2) نستنتج المعادلة التالية التي تظهر ان النمو في الناتج القومي هو محصلة النمو في عوامل الانتاج:

$$\frac{\Delta y}{y} = \varnothing + \alpha \frac{\Delta A}{A} + \beta \frac{\Delta L}{L} + y \frac{\Delta k}{k} \quad \text{.....(3)}$$

حيث يشير Δ الى مقدار التغير عبر الزمن.

العمل : يعتبر عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الانتاج وبالتالي في زيادة معدلات نمو الناتج القومي ، و يعتبر النمو الديموغرافي الاساس بالنسبة لزيادة القوى العاملة النشطة . و يجب الاشارة هنا الى نوعية عنصر العمل ، حيث يعتبر التحسن في نوعية عنصر العمل من العناصر

[8] بن رمضان انيسة ، مصدر سابق ص 85-88

الهامة في زيادة انتاجيته ، و يمكن القيام بذلك من خلال التعليم ، التدريب ، تحسين المستوى الصحي للعامل، ....الخ

راس المال : يعتبر عنصر راس المال بمثابة عامل تراكمي يتكون من الات ، تجهيزات ، اراضي ، مباني ، وغيرها من الاصول المادية التي تدخل في عملية الانتاج ، اذ كلما زاد حجم مخزون راس المال بوجه عام و نصيب الفرد منه بوجه خاص ، ادى الى رفع حجم الناتج . و لكي يؤدي راس المال دوره في النمو الاقتصادي يجب ان يسبقه الاستثمار في البنية التحتية للدولة و التي تشمل على : انشاء الطرق ، سكك الحديد ، نظام الاتصالات ، السدود ، توصيل الغاز و الكهرباء ،..الخ

التقدم التكنولوجي : تشير معظم الدراسات ان جل الزيادة المحققة في حصة الفرد الحقيقية من الدخل الاجمالي في البلدان الصناعية تعزى للتقدم التكنولوجي ، فحجم الانتاج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم العمل و راس المال فقط ، وانما تطور التكنولوجيا هو الذي يساهم في رفع حجم الناتج من خلال الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج اي ان التقدم التقني يعمل على زيادة انتاجية عوامل الانتاج بالاستغلال الامثل لكل عنصر

- اما بالنسبة لعنصر **الارض** فهو كذلك احد مصادر النمو الاقتصادي الذي لا غنى عنه ، الا ان هذا العنصر لا يعطي اهتماما كبيرا من الدول المتقدمة ذلك ان الارض تستغل بشكل امثل على عكس الدول النامية.

المطلب الثالث :قياس النمو الاقتصادي:

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

أ-الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو مايصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ومايعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولاتأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم.

كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لايمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ب-الدخل الفردي : تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان- ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، اي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ماينفقه.

لنفس المقدار- أي دولار واحد- ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية.

كما يمكن أيضاً قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلدما مثلاً ومقارنتها بالقدرة الشرائية[9]

المطلب الرابع :علاقة الموارد الطبيعية بالنمو الاقتصادي

تعد الموارد الطبيعية نعمة [10]تؤدي الى احداث تنمية سريعة للدولة و تحقيق تدفق للاستثمار الاجنبي و دلك اذا اديرت بعناية .فعلى الر غم من توفر الموارد الطبيعية الازمة في بعض الدول النامية الا ان الفقر لا يزال منتشرا فيها و بصورة كبيرة. و يرجع دلك الى فشل الدول النامية في ادارة مواردها الطبيعية بعناية ، مما ادى الى العديد من التأثيرات و الاضرار الجانبية التي صاحبت اكتشاف تلك الثروات ، و تمثلت في التدهور و التلاشي التدريجي للقطاعات الانتاجية الاخرى ، التي تمثل الاقتصاد الحقيقي للدولة .اي التدمير التدريجي لقدرات الانتاج بحيث يتحول الاقتصاد الوطني الى اقتصاد ريعي يحصل على دخله من رأسماله من الموارد الطبيعية وليس من تحقيق فوائض انتاجية ، و هو الامر الدي لا يمكن استمراره في الاجل الطويل ما لم يتم تطوير القطاعات الاخرى خارج الموارد الطبيعية .

1. العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي:لعنةالموارد

ان دراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي ليس حديثا لكن مصطلح لعنة الموارد resource curseظهر لأول مرة للوجود من قبل الباحث الاقتصادي Richard Auty الذي وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي و بالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة . و تعرف لعنة الموارد على أنها ظاهرة تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية ، حيث يكون مستوى النمو ، التنمية الاقتصادية و الأداء الحكومي أسوا فيها من الدول التي لا تملك مثل تلك الموارد ، و بالتالي تكون هده الموارد الطبيعية عائقا أكثر منه محفزا لتحقيق عملية النمو الاقتصادي ، مثلما جاء في نظرية staple of theory of growth التي ترى بان وفرة البترول و غيره من الثروات الطبيعية تساعد عل جذب الاستثمار الأجنبي للقطاعات الاستخراجية ، و بمجرد بدء الإنتاج فان الأرباح المتحصل عليها من هذا القطاع يتم استثمارها في بناء البنية التحتية ، قطاع الصناعة و التطور التكنولوجي ، مما يتيح للدولة تصنيع الموارد الأولية قبل تصديرها ، بدلا من تصديرها في صورتها الخام و بالتالي يتم تحقيق نمو اقتصادي يرتكز على هيكل اقتصادي متنوع . و نظرية الدفعة القوية the big pushالتي تشير ال ان الدول الفقيرة تبقى فقيرة بسبب انخفاض الدخل ، و لتتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي تحتاج الى زيادة الطلب و بالتالي تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة ، أي أن تلك الدول بحاجة الى دفعة قوية من

[9]blogspot.com/2013/11/blog-post_18.html

[10]بن رمضان انيسة مرجع سبق ذكره ص 97-106

الاستثمارات لأجل الوصول إلى التنمية المنشودة ، و تقدم الاكتشافات البترولية و غيرها من الموارد الطبيعية نموذجا للدفعة القوية التي تؤدي ال تحقيق نمو ذاتي pattern of growth

ان الدول التي تعتمد في اقتصادها على الموارد الطبيعية المرتكزة جغرافيا تكزن أكثر قابلية للتحول إلى نمط الاقتصاد الريع و بالتالي تكون معرضة بنسبة كبيرة للإصابة بلعنة الموارد او معضلة الوفرة paradox of plenty

توجد العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة البترول و علاقته بالتنمية الاقتصادية ، إذ أن قطاع البترول يعد منغلقا على ذاته ويعود دلك لعملية الاستخراج الى جانب تقلبات أسعاره الحادة ، ويعزى ذلك لتطلب هذا القطاع لرأس مال ضخم ، تكنولوجيا عالية و متطورة بالإضافة إلى العمالة الكفاءة ، مما يؤدي بشركات البترول إلى اللجوء إلى عوامل إنتاج أجنبية ، بحيث أن تلك الدول الغنية بالبترول غير قادرة على الاستفادة من الامكانيات التي تقدمها هذه الثروات للرفع من معدل النمو الاقتصادي ، كذلك اتسمت معظم الدول المنتجة للبترول بتباطء معدلات النمو و تدهور في القطاعات الاقتصادية خارج البترول و انتشار الفقر مقارنة بالدول التي لا تملك البترول .

كما تناولت العديد من الدراسات العلاقة التي تربط بين وفرة الموارد الطبيعية من جهة ، و من جهة اخرى تحقيق النمو الاقتصادي ، حيث خلصت الى ان وفرة الموارد الطبيعية تؤدي التباطء معدلات النمو الاقتصادي في الغنية بهده الموارد

و قد تناولت عدة دراسات العلاقة بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي ، من بينها الدراسة التي قام بها الاقتصاديين gsach و warner ، على 96 دولة للفترة الزمنية 1970-1990 و التي تعد من اول الدراسات التطبيقية و أهمها . و قد خلص الباحثين الى ان وفرة الموارد الطبيعية تؤثر سلبا بشكل مباشر على النمو الاقتصادي من خلال تراجع انتاجية القطاعات التقليدية في الدولة ، كما تؤثر سلبا عليه من خلال التأثير على السياسة الخارجية للدولة و على الأداء المؤسسي ، و بالتالي تشكيل عائق امام تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي عل الاجل الطويل

2. النظريات المفسرة للعلاقة بين البترول و اقتصاديات الدول النفطية:

شجعت قفزة أسعار السلع الأولية خلال فترة السبعينات بالاهتمام بشكل اكبر باقتصاديات الموارد الأولية ، وبرزت في هده الفترة نظرية المرض الهولندي dutchdiseaseكإطار لدراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي ، حيث تدفع طفرة الموارد الطبيعية إلى حركة الموارد من القطاع التقليدي في الدولة إلى قطاعي الموارد الطبيعية الخام و الخدمات الشيء الذي يعمل على تدهور القطاع الإنتاجي الحقيقي للدولة الذي يهدف لتحقيق للتنمية في الأجل الطويل بالتدريج ، وظهر اقتراب آخر لتفسير العلاقة بين الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي في منتصف التسعينات ، وذلك في أيطار الاقتصاد السياسي كبديل لنظرية المرض الهولندي بدعوى عدم واقعيتها من جهة ، و من جهة أخرى عدم تفسيرها للعنة الموارد بصورة كاملة ، ومن أول الدراسات التي تبنت هده

المقاربة دراسة الباحثين lane واtornelسنة 1995 ، حيث يفسران وفرة الموارد الطبيعية وما ينجر عنها من ريع اقتصادي كبير تختلف عن ما سمياه ب feedingfrenzy، بحيث يسعى كل الأفراد ، المؤسسات و الحكام إلى الحصول على نصيب اكبر من هذا الريع ، مما يؤدي إلى انتشار الرشوة و الفساد و تراجع الديمقراطية ، و انعدام الكفاءة المؤسسية لإدارة و استغلال هذه الموارد الطبيعية بطريقة تؤدي ال تحقيق التنمية الاقتصادية ، و بهذا يكون السبب الجوهري للعنة الموارد هو عدم قدرة الدولة على التعامل مع هذه الطفرة ، و فشلها في إدارة و استغلال هذه الثروات

1) **نظرية المرض الهولندي** :

تعد نظرية المرض الهولندي من ابرز النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية ، وهو تعبير دخل قاموس المصطلحات الاقتصادية عل المستو العالمي للتعبير عن مجموعة من الظواهر الاقتصادية التي اكتشفها علماء الاقتصاد في هولندا عقب اكتشاف البترول و الغاز الطبيعي و الغاز الطبيعي في بحر الشمال ، حيث واجهت هولندا معدلات متزايدة من البطالة ، ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية ، مما اد الى انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا و بالتالي انخفاض سعر الواردات الشيء الذي ادى الى تلاشي و تدهور النشاط الانتاجي الصناعي في هولندا و هذا ما عرف بظاهرة الاتصنيع ، و على الرغم من حداثة مصطلح المرض الهولندي ، إلا انها ظاهرة قديمة ذكر العديد من المؤرخون حالات للإصابة ، تمثلت في اكتشاف ثروات طبيعية من معادن قيمة مثل الذهب ، النحاس ، اليورانيوم ، البوكسيت و الماس ، او مصادر طاقوية متمثلة في البترول و الغاز الطبيعي ، او محاصيل زراعية ذات قيمة وعائد كبيرين مثل البن ،الكاكاو و الشاي ، فقد أصيب كل من اسبانيا عند اكتشافها لمناجم الذهب و النحاس في مستعمرتها أمريكا ألاتينية ، استراليا باكتشافها للذهب و كذا كل من المكسيك و النرويج عند اكتشافها للبترول و الغاز الطبيعي ، و قد تزايد الاهتمام بدراسة العلة الهولندية في ظل المقارنة بين نجاح دول النمور الاسيوية الفقيرة من الثروات الطبيعية و الأداء الاقتصادي الهش للدول الغنية بالموارد الطبيعية

نموذج العلة الهولندية الأساسي : تقسم هده النظرية القطاع الاقتصادي إلى ثلاثة أقسام رئيسية و هي : قطاع السلع الغير متداولة non tradableالمتمثل في قطاع الخدمات و قطاع السلع المتداولة tradablegoods الذي ينقسم بدوره إلى قطاعين : قطاع الموارد الأولية المزدهر boomingsector المتمثل في قطاع البترول و القطاع التقليدي lagging sector المتمثل في القطاع التقليدي المكون من نشاطي الصناعة و الزراعة ، و تقود النظرية على الفروض التالية :

- اقتصاد صغير مفتوح غير قادر على التأثير في الطلب او الأسعار العالمية
- جميع السلع المنتجة تكون نهائية

- الاقتصاد في حالة العمالة الكاملة

تكمن الإعراض المصاحبة للمرض الهولندي في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي يؤدي إلى تخفيض صادرات القطاع التقليدي مما يؤثر سلبا على التراكم الرأسمالي في الأجل المتوسط و الطويل ، و كذلك يؤدي هدا الارتفاع إلى عدم قدرة القطاع على منافسة الواردات في الأسواق المحلية ، و بالتالي انخفاض قدرة القطاع على المنافسة في الأسواق العالمية ، مما يؤدي إلى خطر الإصابة بالعلة الهولندية ، بحيث يتحول الاقتصاد من اقتصاد متنوع إلى اقتصاد أحادي يعتمد على مصدر دخل غير دائم و متقلب

اثر إصابة العلة الهولندية على الأداء الاقتصادي : يكمن اثر هده العلة في تراجع و تدهور القطاع الرئيسي للدولة لصالح قطاع السلع الغير متداولة و قطاع المواد الأولية المزدهرة ، لكن لمادا يؤثر دلك سلبا على الاقتصاد مادام أن أسعار المواد الأولية مرتفعة و تدر تدفقا للاستثمارات الأجنبية ، فمن المفروض أن تحقق نمو اقتصادي في الدول المتوفرة على هده الثروات ؟ و يكمن الجواب في أن نمو قطاع الثروات الطبيعية على حساب القطاع التقليدي يحمل في العمق عدة مشاكل خطيرة تؤدي في النهاية إلى لعنة الموارد ، و تتمثل هده المخاطر في التالي :

- الاضمحلال التدريجي للقطاعات الإنتاجية التي تمثل القطاع الحقيقي للدولة ، بحيث يتحول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد ريعي ، و هادا لا يستمر في الأجل الطويل ما لم تتطور القطاعات الأخرى خارج الموارد الطبيعية ، و بالتالي يؤدي إلى مشاكل اقتصادية ، اجتماعية و سياسية ، أي زيادة معدلات الفقر و التفاوت في توزيع المداخيل .
- إن تراجع القطاعات الإنتاجية تحرم الدولة من وجود حوافز حقيقية لتنمية راس المال البشري ، و بدلك فان وفرة الموارد الطبيعية تحد من حوافز الاستثمار في تنمية رأس المال البشري
- إن الموارد الطبيعية التي تبني عليها الدولة اقتصادها هي موارد قابلة للنفاد لا يمكن الاعتماد عليها للأبد و عن نضوبها الفعلي تظهر مشكلة عدم وجود قطاعات إنتاجية تقود عمليتي النمو و التنمية .كذلك يشوه البترول الهيكل الاقتصادي للدول الغنية به ، بحيث يؤدي إلى انخفاض حاجة الدولة إلى الضرائب لتمويل النفقات باعتمادها على إيرادات الصادرات النفطية ، و انخفاض دخول المواطنين نتيجة لتلاشي القطاعات الرئيسية للاقتصاد و بالتالي انتشار البطالة ، كذلك التدبدب الحاد في إيرادات البترول يؤدي إلى تدبدب حاد في الإيرادات العامة و بالتالي تؤثر النفقات العامة .
- كذلك تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى انتشار الفساد وتدهور أداء مؤسسات الدولة الاقتصادية و السياسية بسبب التنازع على حصة الأسد على الريع

تفسر نظرية المرض الهولندي تباطؤ و تراجع معدلات النمو الاقتصادي في حالة تراجع إنتاج البترول او أسعاره و كذلك في حالة نفاد هذا المورد ، و لكنها لا تفسر تباطؤ معدلات النمو على الرغم من استمرارية الإنتاج و تدفق الإيرادات ، و لا التراجع في الأداء الاقتصادي للدول المالكة لمثل هذه الثروات مقارنة بالدول الفقيرة منها ، و بذلك هي تفسر جانبا واحدا من نظرية لعنة الموارد . هذا ما أدى إلى ظهور العديد من الدراسات و الأبحاث التي شككت في مدى صلاحية نظرية العلة الهولندية و مدى انطباقها على الدول المالكة للثروات الطبيعية في الواقع ،حيث فروضها تعتبر غير واقعية و عدم تفسيرها بشكل واضح لمسارات النمو في الدولة الفنية بالموارد الطبيعية

2) **الاقتراب المؤسسي** : يرى مؤيدو الاقتراب المؤسسي ان نوعية المؤسسات في الدول التي تزخر بالموارد الطبيعية هي العامل الرئيسي لتفسير لعنة الموارد ، فالمشكلة في أساسها ذات طابع سياسي تؤدي إلى نتائج اقتصادية ، فهي ترتبط بقدرة مؤسسات الدولة على إدارة هذه الثروات و استغلالها بشكل امثل الشيء الذي يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي و بالتالي حدوث التنمية المنشودة . فاذا امتلكت الدولة مؤسسات قوية قبل اكتشاف الثروات الطبيعية التي تتوفر بها ، فإنها تكون اقل عرضة للإصابة بلعنة الموارد ، أما في حالة العكس فلا تكون قادرة على إدارة مواردها و تكون معرضة لانتشار الفساد الإداري و تراجع أداء المؤسسات الاقتصادية للدولة و هذا يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل . و بشكل عام توجد علاقة عكسية بين الاعتماد على الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي ، و عند إضافة العامل المؤسسي إلى التحليل يلاحظ أن الجودة المؤسسية هي العامل المحدد لطبيعة العلاقة بين الطرفين ، فتؤثر الوفرة سلبا على النمو الاقتصادي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة

خاتمة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل عرض الاطار النظري للموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي ، ثم حاولنا دراسة العلاقة النظرية التي تربط بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي فيما يسمى فالأدبيات الاقتصادية بلعنة الموارد ، والتي تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية بحيث يكون مستوى النمو اسوا من الدول التي لا تملك مثل هذه الموارد و بالتالي تكون عائقا اكثر منه محفزا لتحقيق النمو الاقتصادي و بالتالي يمكن استخلاص ان الموارد الطبيعية ليست هي اساس التنمية الاقتصادية و انما لابد من القيام باتباع استراتيجيات واضحة المعالم من اجل استغلال هذه الموارد و تكريسها لعملية التنمية

الفصل الثاني

عرض اقتصاديات كل من الجزائر و بوتسوانا

مقدمة الفصل الثاني

محاولة منا لإسقاط ما جاءت به الادبيات الاقتصادية السالفة الذكر ، فان الدراسة تهدف من خلال هذا الفصل الى التطرق لاقتصاديات كل من الجزائر و بوتسوانا

ولعلل الدافع لاختيار هذين البلدين يكمن في تموقعهما الجغرافي و هيكلتهما الاقتصادية و ايضا فترة استقلالهما فقد استقلت الجزائر عن فرنسا سنة 1962 و بوتسوانا عن بريطانيا سنة 1966 مع ملاحظة الاختلاف الجوهري في الاداء الاقتصادي للبلدين هذا الاختلاف سيكون المادة الاولية لهذا الفصل ، حيث سنتطرق الى معرفة اقتصاد الجزائر و بوتسوانا و اهم الموارد الطبيعية التي يتميزون بها و بما تتسم التجارة الخارجية لكل منهم

المبحث الاول :دراسة حالة الجزائر:

سنتطرق في هذا المبحث الى نظرة عامة حول ابرز النقاط للاقتصاد الجزائري و التي تتمثل في الموارد الطبيعية ، التجارة الخارجية ، النمو الاقتصادي .

المطلب الاول :الاقتصاد الجزائري

خرجت الجزائر من الحرب 1962م واقتصادها شبه مدمر، فبعد الاستقلال غادر العاملين بالإدارة والمراكز الحساسة مناصبهم (90% معمرين وأجانب) تاركين المؤسسات والإدارات مهملة، حيث غادر خلال 6أشهر 800ألف شخص، وكان القصد من وراء هذا الهروب خلق مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة حديثا إضافة إلى المشاكل الموضوعية التي كانت تواجههم كالبطالة (تفوق 70%)، الفقر، التهميش، الأمية (98%) ...الخ ضعف القطاعات الصناعة، الزراعة والتجارة شبه مدمرة.

لقد طرأت على الاقتصاد الجزائري تغيرات جذرية منذ سنوات قليلة إذ تحول من اقتصاد يتركز على القطاع العام وتسيير حسب آلية السوق، فمنذ الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط سنة 1986م والأزمة الاقتصادية التي تلته، شرعت آنذاك بإدخال إصلاحات هيكلية والتي كانت بدايتها الفعلية منذ 1994م عندما تم توقيع اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة وقد استمرت هذه الإصلاحات التي أصبحت تخص قطاعات الاقتصاد وذلك بعد توقيع الجزائر لاتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في ماي 1995م لفترة ثلاث سنوات إلى غاية نهاية أفريل 1998م

سجلت الجزائر في السنوات الاخيرة اداء اقتصادي ادى الى تعزيز الاقتصاد الكلي ، ولكن على الرغم من هذا التحسن الا ان الاقتصاد الجزائري يبقى معتمد على قطاع النفط والغاز ، والذي يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية ، خلال الفترة الممتدة 2007 الى 2015 الناتج المحلي الخام للبلاد قدر ب 3.4 %ساهم فيه قطاع المحروقات بشكل كبير

جدول رقم (2-1): إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحاليةمليار بدولار الأمريكي)خلال الفترة الممتدة مابين[1] (2007-2015)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الخام	134,977	171	137,211	161.207	200,013	209,047	209,703	213,518	166,838

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل	%12.51	%13.79	%11.33	%10.17	%9.96	%9.97	%11	%9.83	%10.6	%11.58

نمو اجمالي الناتج المحلي الخام	%3.4	%2.4	%1.6	%3.6	%2.9	%3.4	%2.8	%3.8	%3.9
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

المصدر : Data.albankaldwali.org

يتضح لنا من الشكل اعلاه ان الناتج المحلي الاجمالي قد شهد بعض التقلبات فقد شهد انخفاضا سنة 2007 و سنة 2009 قدر على التوالي ب 134,977 و 137,211 مليار دولار امريكي الا ان الحال تغير مع حلول 2010 حيث انتقل الناتج المحلي الاجمالي من 161.207 مليار دولار امريكي سنة 2010 الى مليار دولار امريكي 213,518 سنة 2014 ليعرف تراجعا قدر ب 166,838 مليار دولار امريكي سنة 2015

اما النمو الاقتصادي فقدر بمعدل 3.9% سنة 2015

[1] Data.albankaldwali.org تم تصفح الموقع بتاريخ2017/05/20

البطالة										

جدول رقم (2-2): تطور معدل البطالة(%)في الجزائر من 2006 الى 2015

المصدرمن اعداد الطالبة بناءا على بيانات ar.actualitix.com

لكن على الرغم من هدا التقدم إلا ان الجزائر تواجه عدة مشاكل اجتماعية من بينها البطالة وخاصة فئةالشباب الاقل من 30 سنة بنسبة11.58% خلال سنة 2015

يبقى الاقتصاد الجزائري عرضة لبعض الاخطار من بينها تدهور البيئة الاقتصادية الدولية و هو ما قد يتسبب في انخفاض اسعار النفط الذي يؤثر على توازنات الميزانية و بالتالي فان الازمة المالية تكون بسبب التبعية الحادة للنفط ، بالرغم من الاستقرار المالي الكلي ، لذا فان التحدي الرئيسي بالنسبة للجزائر يكمن في التنوع الاقتصادي مع قطاع خاص ديناميكي و مولد لمناصب الشغل ، و بهذا الصدد تم وضع اطار جديد للتعاون بين الجزائر و البنك الدولي خلال الفترة الممتدة 2011-2014 بهدف تنويع الاقتصاد و تشجيع خلق مناصب شغل جديدة ، و يقوم اطار الشراكة الاستراتيجية على ثلاث محاور :

- ❖ تعزيز النمو من خلال التنويع الاقتصادي
- ❖ ترقية التنمية المستدامة و الحد من الفوارق الاقليمية
- ❖ تعزيز هيئات التخطيط الاقتصادية و المتابعة و التقييم

شكل رقم (2-1) :مساهمة قطاع الزراعة ، الصناعة و الخدمات في الناتج المحلي الخام للجزائر من 2006-2015

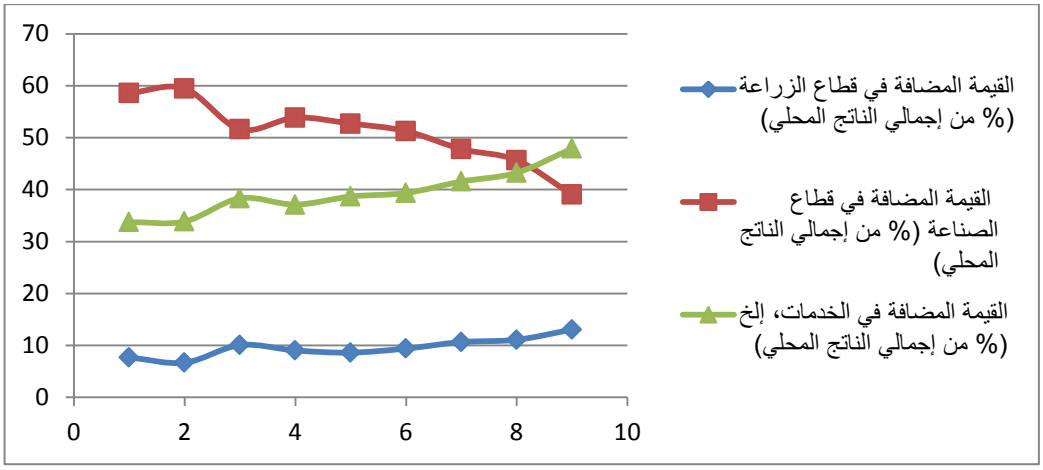

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات Data.albankaldwali.org

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام

شهدت حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع ملحوظ خلال كامل الفترة 2007-2015، تراوحت مابين 7.69 %سنة 2007و13.05 %سنة 2015 اي بزيادة قدرها 40%

يعد القطاع الزراعي من بين اهم القطاعات المنتجة لما تحتويه البلد من اراضي زراعية واسعة وكدا تنوع مناخي ،بحيث يساعد على تنوع المحاصيل ، الى ان ورغم كل هدافان نمو القطاع الفلاحي لازال يشهد تدبدب واضح و كدا مساهمته في الناتج الداخلي الخام تبقىضئيلة

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام

لا يمكن ملاحظة ان نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام لم تكن كبيرة ، لكنها كانت مستقرة و تراوح مداها بين 58.57% سنة 2007 و 39.03% سنة 2014 ، وعموما فان النسبة الظاهرة في هذا التحليل هي ان المستوى العام لمساهمة الصناعة خارج المحروقات هي عبارة عن دالة ذات ميل سالب اي ان هده المساهمة بدأت في التناقص على طول مدة الدراسة ، وهذا يظهر التأخر الواضح في القطاع الصناعي رغم العادات الكبيرة للدولة الى ان مساهمته جد ضئيلة

مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الخام

شهدت نسبة مساهمة الخدمات في الناتج الداخلي الخام ارتفاع ملحوظ من 33.73% الى 47.91% من سنة 2007 الى2015

شكل رقم (2-2) : مساهمة قاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 1990-2011

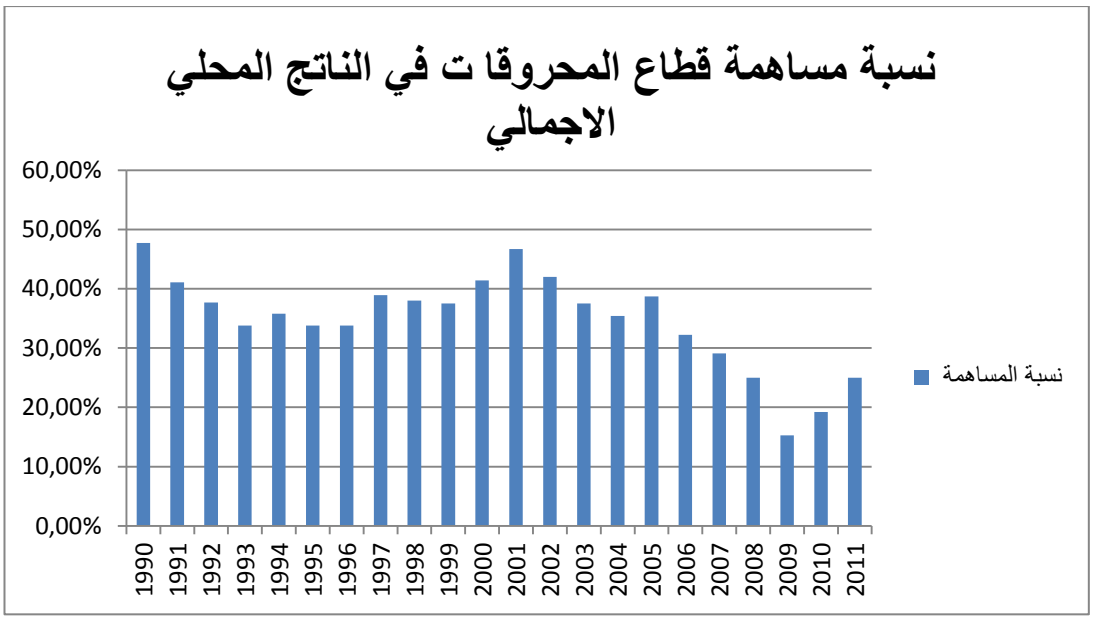

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ONS

من خلال الجدول يمكن استخلاص ان نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر في تزايد مستمر حيث ساهمت بنسبة 26.47 %من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي سنة 1990 بينما ساهمت بنسبة 43.28%سنة 2011 و بالتالي اعتماد الجزائر على المحروقات في تزايد مستمر و بالتالي تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات

المطلب الثاني :الموارد الطبيعية في الجزائر

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني ،خاصة وان الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة ،وغير ان هذه الثروات كانت محتكرة من طرف الشركات الأجنبية مما دفع بالجزائر الى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من اجل صناعة وطنية قوية

فقد اتجه اهتمام الجزائر الى التصنيع منذ استرجاع سيادتها حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 90 %من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة،بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية

تتطلع الجزائر ان ترسي لنفسها مكانة اساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة ،سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول او في اطار السوق العالمية ،غير ان دور اي دولة و وزنها يتحدد بماتملكه من امكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها ،تجعل الاطراف المتعاملين معها يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة و من جهة ثانية هو مدى اهمية هذه الامكانيات و قدرة تأثيرها على سوق النفط

الدولية ولذلك فمن المفيد جدا معرفة الإمكانيات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات لكل من البترول والغاز ،و شبكة النقل التي تؤمن وصول المنتجات الى الزبائن ، وميزة الموقع الجغرافي ونوعية البترول وغيرها ،وهيكلها عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين عدة منتجين وعدة مستهلكين

تعتبر الجزائر اكثر دولة غنية بالموارد الطبيعية خاصة البترول والغاز الطبيعي ،سنقدم دراسة عن الموارد الطبيعية شاملة كافية من كل الجوانب ، ومن خلال الواقع :

1. **النفط**

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة و متنوعة ،لاسيما المحروقات،حيث تحتل الجزائر المكانة أل 15 من حيث احتياطي النفط (45 مليار طن ...) والمرتبة 18 من حيث الإنتاج وال 12 في التصدير و قد تصل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن /سنويا .

شكل رقم (2-3) الاحتياطات المؤكدة من النفط من 1980-2015 للجزائر الوحدة (الف مليون برميل)

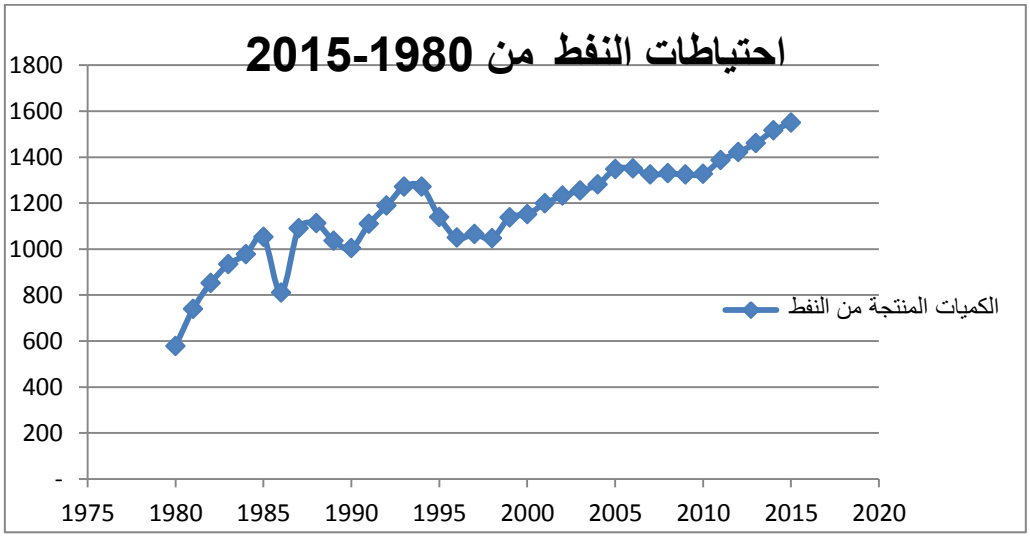

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات www.bp.com

من خلال الشكل نلاحظ ان جهود الاستكشاف التي قامت بها سوناطراك و شركاؤها ادت ال زيادة حجم الاحتياطات المؤكدة من النفط رغم تزايد الانتاج في هده الفترة ، حيث ارتفع حجم الاحتياطي من البترول من 8.2 الف مليون برميل سنة 1980 الى11.3 مليار برميل سنة 2000 و الى 12.2 مليار برميل سنة 2015 وهدا معناه ان الاحتياطات المؤكدة من النفط ارتفعت الى بنسبة 40 % عما كانت عليه في سنة 1980

شكل رقم(2-4) : تطور انتاج النفط في الفترة[2] 1980- للجزائر2015الوحدة (الف برميل يوميا)

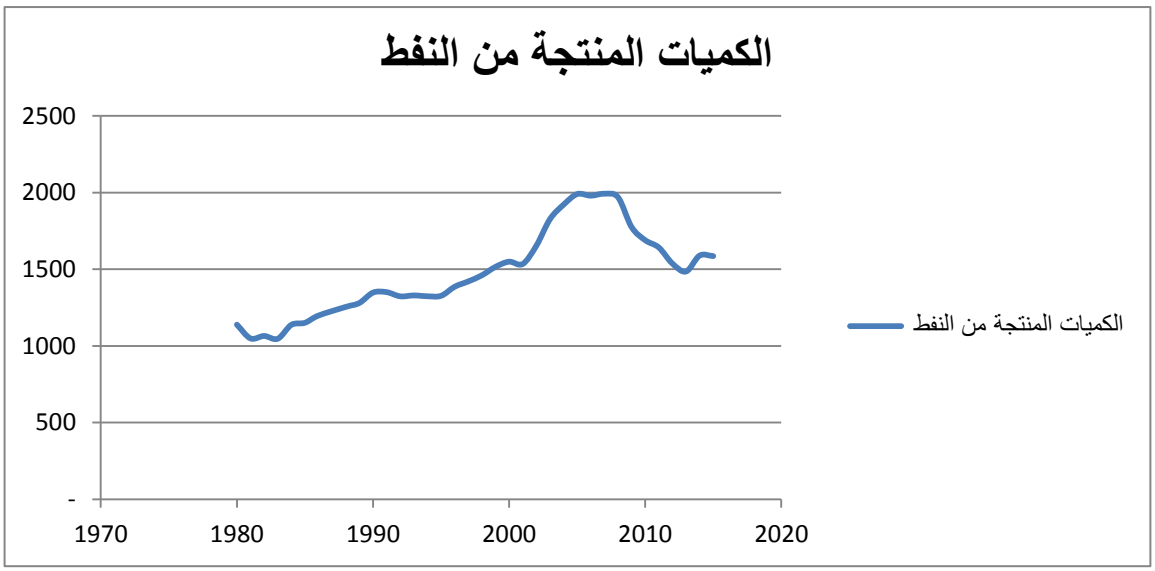

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات www.bp.com

اتسم انتاج النفط في الجزائر بالتذبذب ، فنلاحظ من خلال الشكل البياني اعلاه ان انتاج النفط عرف ارتفاع ملحوظ من 1980 الى 2007 قدر ب 1139 ، 1992 الف برميل يوميا على التوالي. ليعرف انخفاض من سنة 2008 الى 2013 قدر ب 1485 الف برميل يوميا ليتحسن في 2015 ب 1586 الف برميل يوميا

2. الغاز الطبيعي

ان الغاز الطبيعي[3] هو اساس المحروقات في الجزائر ، و تتكون الاحتياطات من 57% من الغاز الطبيعي ، و 6 %غاز البترول المميع GPL و 28% بترول خام و 9% من المكثفات condesatو من حيث الانتاج فيمثل الغاز الطبيعي حوالي 62 %من انتاج المحروقات الكلية سنة 2005 ، و لم تتعدى 32 %سنة 1980 و نظرا لتوفره و تنامي الاقبال الدولي عليه كطاقة نظيفة و ناجعة ، اصبح يمثل موردا هاما و كبيرا من العائدات النفطية الازمة لأغراض تمويل عمليات التنمية ، بالإضافة الى دوره الاساسي في تامين حاجة الاستهلاك من الطاقة محليا في توليد الطاقة الكهربائية و اغراض الاستخدام المنزلي

ومن المعلوم ان الجزائر هي الدولة السباقة في الاستثمار في صناعة تتميع الغاز liquéfaction du gaz و هي من اكثر أعضاء الاوبك من يملك الخبرة المتكاملة و الاقدمية في اقامة المركبات الغازية .

[2] تم الاطلاع عل الموقع يوم 17/04/2017 Bp Statistical Review of world energy ,june ,2016

[3] بوزاهر سيف الدين ، اسعار الصرف و اسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية دراسة الجزائر، جامعة تلمسان ، 2011/2010

و تمتلك الجزائر احتياطات هامة تجعلها تحتل المرتبة الخامسة عالميا (بأكثر من 5840 مليار متر مكعب من الاحتياطي سنة 2005) . كما انها ثاني ممون لا روبا بحاجياتها من الغاز بعد روسيا ، و قد تطورت الصادرات الجزائرية بشكل ملحوظ خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي ، اذ تضاعفت الى عشر مرات من سنة 1980 الى سنة 2005 من% 6.3 الى 64.3% .

و اهم الحقول التي تضمن الانتاج الجزائري هو حقل حاسي الرمل الذي ينتج 70% من الغاز الجزاري . هذه المعطيات تؤكد ان الجزار بلد غازي اكثر منه بترولي ، و ستعتمد على ثروة الغاز الطبيعي مستقبلا – وهي وافرة – لأهميتها للسوق الخارجية و السوق الداخلية و بسبب تزايد الطلب عليها باستمرار

شكل رقم (2-5) : الاحتياطات المؤكدة من الغاز خلال الفترة 1980- للجزائر 2015 الوحدة (تريليون متر مكعب)

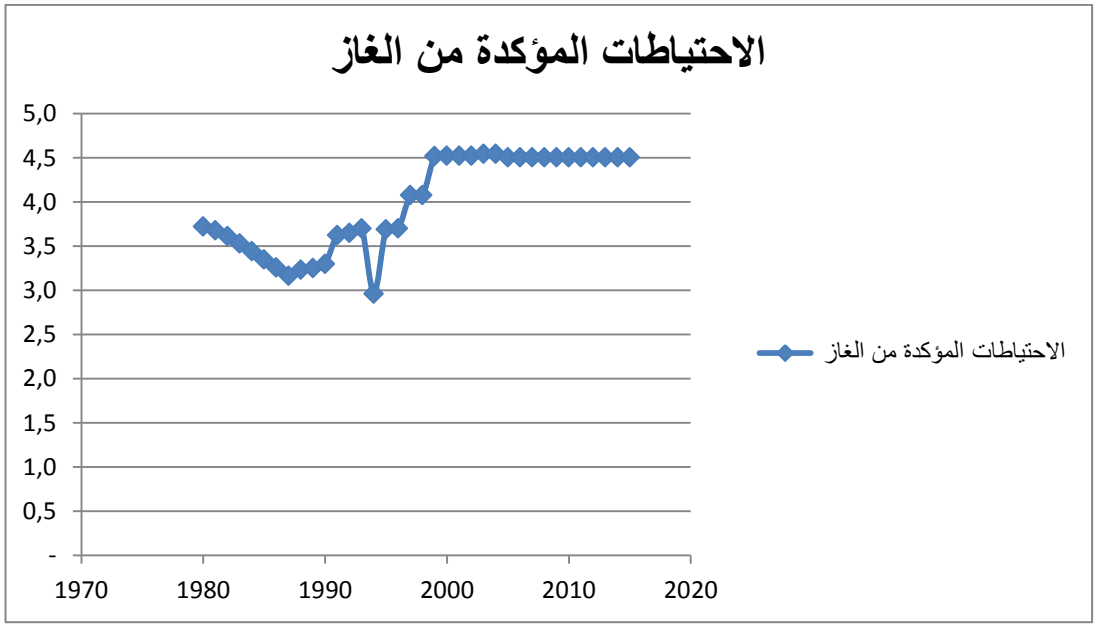

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على www.bp.com

عرفت الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي انخفاض من 1980 الى 1994 من 3.7 الى 3 تريليون متر مكعب ليعرف ارتفاع ملحوظ ال غاية 1998 قدر ب 4.1 تريليون متر مكعب ثم بقي ثابتا من 1999 إلى غاية 2015 ب 4.5 تريليون متر مكعب

الشكل رقم (2-6) : الكميات المنتجةمن الغاز الطبيعي خلال الفترة من 1980- للجزائر 2015 الوحدة [4](مليار متر مكعب)

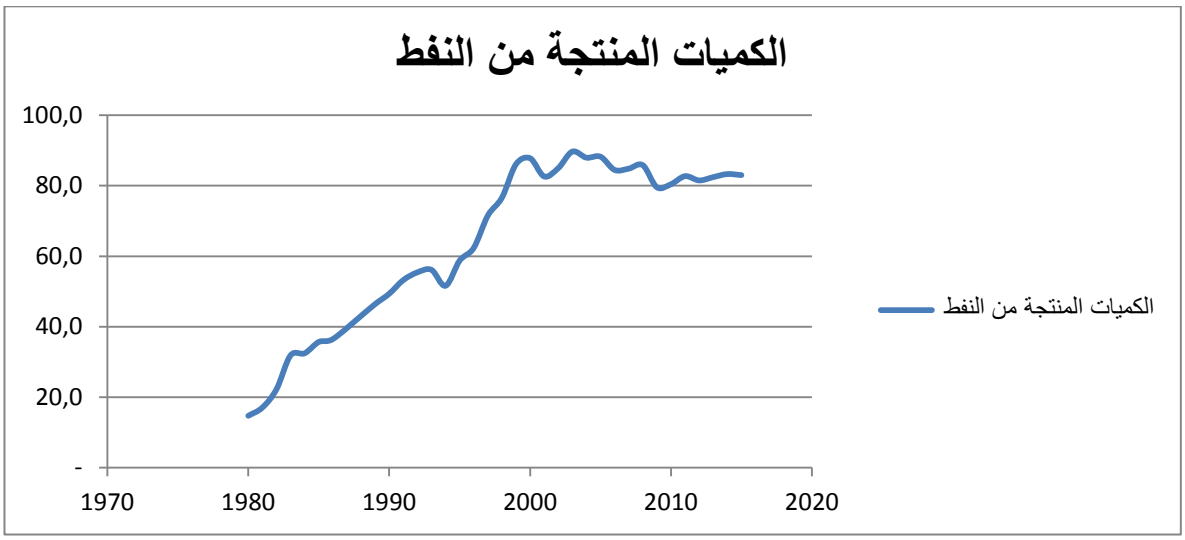

المصدر: من اعداد الطالبةبناءا علىwww.bp.com

اتسم انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر بالارتفاع المستمر في الفترة الممتدة من 1980 ال 2015 حيث سجل اكبر انتاج سنة 2003 ب 89.7 مليار متر مكعب ليعرف استقرارا يصل الى 83 مليار متر مكعب حتى سنة 2015

المطلب الثالث :التجارة الخارجية

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل اكثر من 97.5 % من الصادرات الجزائرية و الذي يعتبر المورد الاساسي للعملة الصعبة ، و مما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر انها اعتمدت التصدير الاحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثربأسعار البترول

جدول رقم (2-3) : صادرات و واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)للجزائر من 2007 الى 2014

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	%47.06	%47.97	%35.37	%38.44	%38.78	%36.89	%33.21	%30.52
الواردات	%24.86	%28.71	%35.95	%31.42	%28.60	%28.45	%30.40	%31.98

[4]Bp Statistical Review of world energy ,june, 2016 تم تصفح الموقع في 2017/04/16

المصدر data.albankaldawli.org

عرفت صادرات الجزائر انخفاض ملحوظ من الفترة الممتدة من 2007 الى 2014 من 47.06% ليصل الى 30.52% من إجمالي الناتج المحلي

اما واردات الجزائر عرفت تزايد ملحوظ في اجمالي الناتج المحلي قدر ب 24.86% الى 31.98% خلال الفترة 2014-2007

جدول رقم (2-4) : حويصلة نتائج الميزان التجاري من الفترة الممتدة من 2005-2014 القيمة بالمليون دولار

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2014
الصادرات خارجالمحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2063	2582
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	35724	60304
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	37787	62886
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	51501	58580
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	15580	26242	21490	11065	13714-	4306

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات : www.andi.dz

بلغت نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات 1099 مليون دولار سنة 2005 ، ثم انخفضت لتصل الى 1066 مليون دولار سنة 2009 لتعرف تحسن ملحوظ قدر ب 2063 مليون دولار خلال سنة 2015

اما صادرات المحروقات فعرفت تدبدبا ملحوظافي سنة 2008 بلغت صادرات المحروقات 77361 مليون دولار و سجلت ادنى مستوى لها سنة 2015 قدر ب 35724 مليون دولار بسبب انخفاض سعر البرميل الذي قدر ب 54 دولار للبرميل

كما عرف الميزان التجاري تزايد من 2005-2008 قدر ب 39819 مليون دولار ثم انخفض في 2009 ليصل الى 5900 مليون دولار ثم تزايد ال ان حقق الميزان التجاري عجز قدر ب 13714 مليون دولار

جدول رقم (2-5): يوضح اهم الشركاء في الصادرات للجزائر خلال 2015

بلد التصدير	الحجم	الهيكل
اسبانيا	6565	%17.37
ايطاليا	8369	%22.15
فرنسا	4921	%13.02
بريطانيا العظم	2883	%7.63
هولندا	2281	%6.04
تركيا	2071	%5.48
امريكا	1977	%5.23
البرازيل	1393	%3.69
بلجيكا	1282	%3.39
الصين	2179	%5.77
البرتغال	1009	%2.67
تونس	856	%2.27
كندا	748	%1.98
كوريا	671	%1.78
المغرب	667	%1.77
اليابان	602	%1.59
المجموع الفرعي	34093	%90.220
المجموع	37787	%100

المصدر: www.andi.dz

من اهم الدول التي تصدر لها الجزائر ايطاليا و اسبانيا و فرنسا بنسبة 22.15% ، 17.37% ، 13.02% على التوالي ودلك بحسب تقديرات 2015

فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال عام 2015 ، الجداول المرفقة تبين بوضوح ان معظم مبادلاتها الخارجية تبق دائما مستقطبة من طرف شركانا التقليديين

جدول رقم (2-6) : اهم الشركاء في الواردات للجزائر خلال 2015

بلد الاستيراد	الحجم	الهيكل
الصين	8223	%15.97
فرنسا	5420	%10.52
ايطاليا	4828	%9.37
اسبانيا	3934	%7.64
المانيا	3382	%6.57
الولايات المتحدة الامريكية	2710	%5.26
تركيا	2036	%3.95
الارجنتين	1281	%2.49
جمهورية كوريا	1171	%2.27
البرازيل	1146	%2.23
الهند	1114	%2.16
هولندا	922	%1.79
بريطانيا العظمى	903	%1.75
روسيا	746	%1.63
بلجيكا	834	%1.62
المجموع الفرعي	38746	%75.23
المجموع	51501	%100

المصدر : www.andi.dz

من اهم الدول التي تستورد منها الجزائر الصين بنسبة15.97% ،ثم تليها فرنسا بنسبة 10.52% و ايطاليا بنسبة 9.37% ودلك بحسب تقديرات 2015

المبحث الثاني :دراسة حالة بوتسوانا

سنتطرق في هذا المبحث الى نظرة عامة حول ابرز النقاط لاقتصاد بوتسوانا و التي تتمثل في الموارد الطبيعية ، التجارة الخارجية ، النمو الاقتصادي .

المطلب الاول:اقتصاد بوتسوانا

بوتسوانا او جمهورية بوتسوانا ، دولة تقع في جنوب الصحراء الكبرى في افريقيا الجنوبية ، كما انها دولة حبيسة اي دولة غير ساحلية ،و كانت محمية بريطانية سابقا

منذ استقلال بوتسوانا [5] و هي تحقق اعلى معدل نمو ،بوتسوانا و المعتمدة منذ عام 1976 بعد 11 سنة من استقلالها عن المملكة المتحدة ، و رغم انخفاض قيمة العملة سنة 2005 الا انها مازالت احدى اقوى العملات في افريقيا

بوتسوانا هيواحدة من اعظم قصص نجاح التنمية في العالم ، البلاد صغيرة و غير ساحلية يقطنها نحو 1.9 مليون شخص و كانت احد اشد البلدانفقرا الدول من الناحية الاقتصادية في افريقيا خلال العقود القليلة الماضية ، و احد الاقتصاديات الافضل في العالم ، حيث حققت خلال الفترة الممتدة من الستينات و التسعينات نمو اقتصادي ملحوظ ، بمعدل 10% و بدخل فردي 7600 دولار بعد كل من سيشل و غينيا الاستوائية و الغابون . هدا النمو كان اساسه معدن الماس ولكن المفاجئة هي أن متوسط دخل الفرد في هذه الدولة يضاعف متوسط دخل الفرد في موريتانيا أكثر من سبعة مرات. ففي الوقت الذي لا يتجاوز فيه متوسط دخل الفرد الموريتاني 683 دولارا للعام يصل متوسط دخل الفرد في بوتسوانا إلى 5950 دولار (إحصائيات2005.)

حافظت الحكومة على سياسة مالية سليمة على الرغم من العجز في الميزانية في 2002 و 2003 على التوالي ، ومستوى لايكاد يذكر من الديون الخارجية[6].

و يقف هذا النمو الاقتصادي على النقيض من المستويات المرتفعة في البلاد من الفقر و عدم المساواة و انخفاض مؤشرات التنمية البشرية عموما ، و في حين ساهم التطور الاقتصادي في بوتسوانا على مدى السنوات الاربعين الماضية في تحسين معيشة نحو ثلثي السكان ، فان الثلث المتبقي قد تخلف عن عجلة النمو الاقتصادي

[5] بلقربوز مصطفى ، دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2014/2013 ص 231

[6] Afrikaar.com

وقد ادى وباء فيروس الايدز الى تفاقم الموقف ، حيث تمتلك البلاد ثاني اعلى معدل انتشار للفيروس بين البالغين في العالم ، كما ان حصيلة التعليم و الصحة اقل من تلك البلدان في المجموعة نفسها من الدخل

الاقتصاد البوتسواني يعتمد على الأحجار الثمينة المستخرجة من الأرض حيث تشكل 70% من مصادر الدخل القومي يأتي بعدها اللحوم والسياحة. ويعتبر اقتصاد بوتسوانا من أكثر اقتصاديات أفريقيا نموا (9% سنويا) ومن أكثرها استقرارا مما جعل بوتسوانا تتبوأ عالميا صفة "البلد المثالي الأفريقي". العملة البوتسوانية شهدت خلال السنوات الأخيرة تحسنا امام الدولار واليورو.

البطالة مرتفعة لحدود 20% تقريباً ودخل الأسر في المناطق الريفية أقل بكثير منه في المناطق الحضرية، وعلى الرغم من تراجع معدلات الفقر في المناطق الريفية إلا أنها تظل مرتفعة جداً في المناطق الحضرية. نتيجة لذلك فإن عدم المساواة في الدخل في بوتسوانا يعد واحداً من أعلاها في العالم.

جدول رقم(2-7) : إجمالي الناتج المحلي لاقتصاد بوتسوانا (القيمة الحالية بمليون دولار الأمريكي) خلال الفترة الممتدة مابين (2007-2015)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	109,39	109,45	102,671	127,866	156,829	146,862	148,147	158,802	143,897
نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	%8,3	%6,2	%-7,7	%8,6	%6,0	%4,8	%9,3	%4.4	%2.5

المصدر : WWW.africaneconomicoutlook.org

عرف معدل نمو الناتج المحلي الخام البوتسواني خلال سنة 2009 انخفاض ملحوظ قدر ب 7.7% و السبب يكمن في انخفاض اسعار الماس في الاسواق الدولية نظرا للازمة المالية ، ثم ارتفع مرة اخرى ليصل الى معدل 9.3 % سنة 2013ثم تراجع ليصل الى 2.5 % سنة 2015 أي بتراجع قدره 6.8 %

شكل رقم (2-7) : مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام لبوتسوانا خلال الفترة (2007-2015)

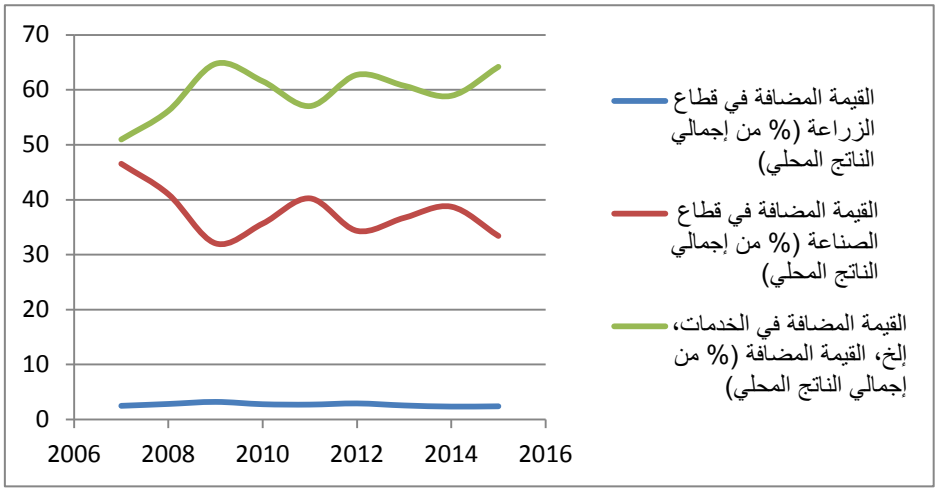

المصدر: من اعداد الطالبة من خلال بيانات Data.albankaldwali.org

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي

من خلال الشكل يتضح لنا ان مساهمة كل من القطاع الفلاحي و في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من 2007-2015 لم يتعدى 5% من اجمالي الناتج المحلي الخام

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي

اما القطاع الصناعي فقد عرف تدبدبا ملحوظ قدر ب46.54% الى 35.65% من 2007 الى 2010 ليصل الى 33% سنة 2015 من اجمالي الناتج المحلي الخام

مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي

اما الخدمات فكانت لها اكبر حصة قدرت ب 64% من اجمالي الناتج المحلي سنة 2015

شكل رقم(2-8) : مساهمة قاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي لبوتسوانا خلال الفترة 1990-2015

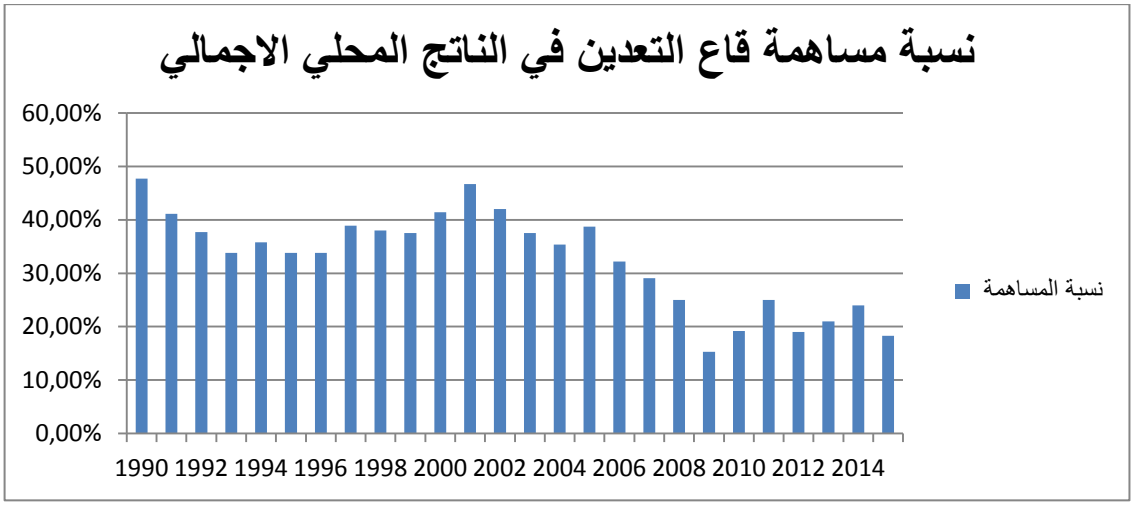

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على بيانات ONS

من خلال الشكل نلاحظ ان اعتماد بوتسوانا عل التعدين في انخفاض مستمر حيث ساهم التعدين بنسبة47.7 % في الناتج المحلي الاجمالي سنة 1990 و انخفض ليصل الى18.3 % من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2015 وبالتالي عملت بوتسوانا على الحد من التبعية للألماس اي عملت على تحسين معدل نموها بعيدا عن معدن الماس

المطلب الثاني : الموارد الطبيعية في بوتسوانا

1) الماس

من اهم الموارد الطبيعية التي تمتاز بها بوتسوانا معدن الماس فهو حجر ذو قيمة مهمة في صناعة الحلي بالإضافة إلى استعمالات صناعية أخرى مثل استخدام الألماس على رأس انابيب حفر الآبار العميقة كالماء والبترول والغاز الطبيعي بالإضافة إلى استخداماته في الأجهزة الإلكترونية والأجهزة الطبية والمعدات الصناعية وقص الزجاج وغيرها

جدول رقم (2-8) الكميات المنتجة من الماس لبوتسوانا من 2006-2015[7] (الوحدة : قيراط)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الكميات المنتجة	34 293	33 639	32 595	17 733	22 019	22 903	20 619	22 693	24 658	20 824

المصدر:Bank of Botswana

[7]Bank of Botswana, statistics 2008/2015 , p 21

من خلال الجدول نلاحظ ان الكميات المنتجة من الماس عرفت انخفاض سنة 2009 وصل الى 17733 قيراط و السبب يكمن في انخفاض اسعار الماس في الاسواق الدولية نظرا للازمة المالية ، ثم عرفت تزايد مستمر وصل الى 20824 قيراط سنة2015

2) النيكل النحاسي

يعتبر نيكل النحاس من بين المعادن التي تزخر بها بوتسوانا بعد الماس يعد العنصر الثاني و العشرون من حيث الوفرة في القشرة الارضية ، كما يعد المعدن السابع بالنسبة لوفرة العناصر الانتقالية

شكل رقم (2-9) الكميات المنتجة من النيكل النحاسي من الفترة 2000-2015في بوتسوانا الوحدة (طن)

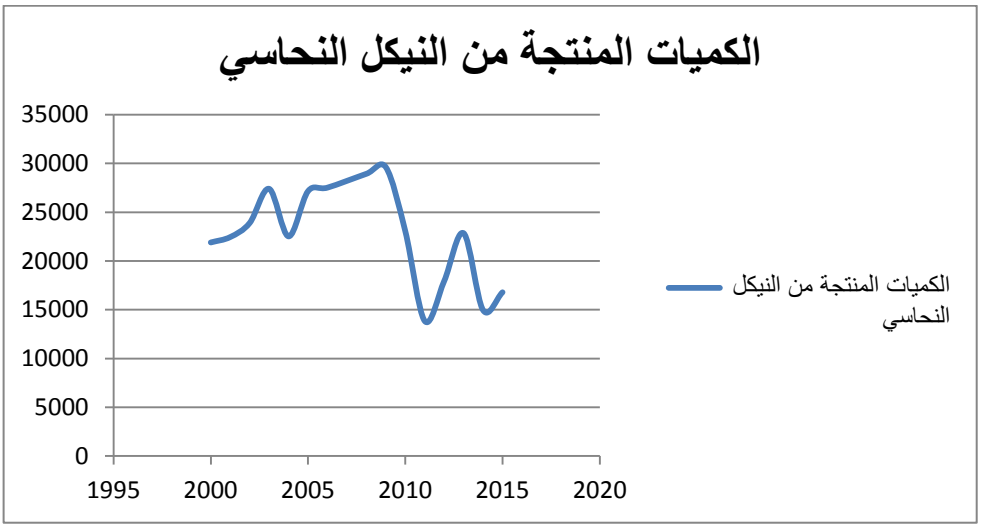

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على بيانات Bank of Botswana

من خلال الشكل نلاحظ ان الكميات المنتجة من النيكل النحاسي عرفت تدبدبا ملحوظا فقد عرفت ارتفاع من 2000 الى 2003 قدر ب 19258 الى 27400 طن عل التوالي ثم انخفضت سنة 2004 بنسبة 22522 طن

ثم عرفت تدبدبا من 2005 الى 2015 حيث بلغت الكميات المنتجة اعلى نسبة سنة 2009 بنسبة 29616 طن ليتراجع الانتاج مرة اخرى ليصل الى 13842 طن خلال سنة 2011 و في 2015 وصلت الكميات المنتجة من النيكل النحاسي ب 16789 طن

المطلب الثالث : التجارة الخارجية :

صادرات بوتسوانا كانت و مازالت يسيطر عليها الماس ، حيث ساهم ب 65 % من مجموع الصادرات في السنوات الاخيرة ، بالإضافة الى صادرات اخرى تتمثل في النيكل النحاسي ، الذهب ، لحم البقر ، كربونات الصوديوم و المنسوجات ،

الماس يعتبر الاكثر مبيعا من خلال قنوات تسويق **بيرة دي** في الولايات المتحدة ، و العائدات المستلمة كانت بعملة الدولار ، هذه القنوات مع مرور الزمن حولت الى بوتسوانا ، و تم بيع الماس في شكله الاولي الى المصانع المحلية وتصديره على شكل منتجات وليس كمادة خام الى كل من اروبا و جنوب افريقيا ، سهم الماس هبط في السنوات الاخيرة لكن النحاس و النيكل ارتفع .

جدول رقم (2-9) صادرات السلع و الخدمات في بوتسوانا خلال سنة 2010

صادرات السلع و الخدمات	النسبة
الماس	%71
نيكل النحاس	%11
النسيج	%3
لحوم الماشية	%2
الملح و الصودا	%1
الدهب	%1
الخدمات	%5
سلع اخرى	%6
المجموع	%100

المصدر : Keith JEFFERIS ,Pickering Dawn , Kenewendo Bogolo ,Botswana Country Overviews , Capital Resources , 2011/2012 , p 26

شكل رقم (2-10) : صادرات السلع و الخدمات في بوتسوانا خلال سنة 2010

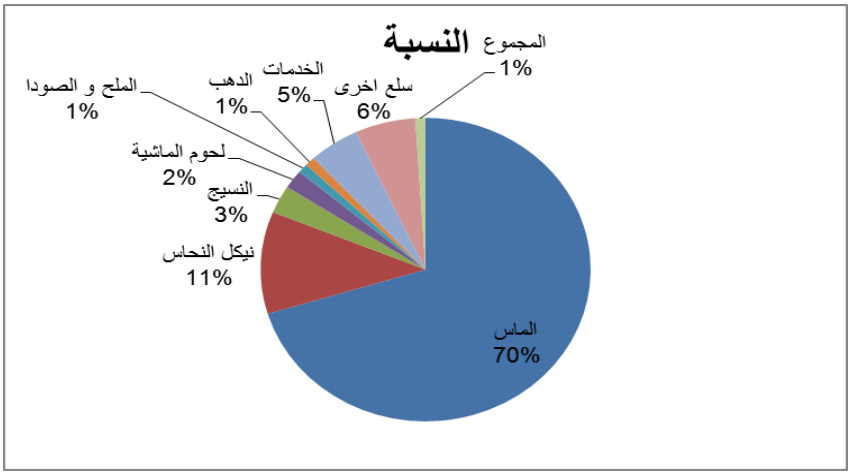

Source :Keith JEFFERIS ,Pickering Dawn ,Kenewendo Bogolo ,Botswana Country Overviews , Capital Resources , 2011/2012 , p 26

من خلال الشكل يتضح لنا ان الماس يساهم في الصادرات بمعدل 71% ثم يليه نيكل النحاس بنسبة 11% ، والخدمات ب 5 %، اما القطاعات الاخرى لم تتجاوز 3% ، ومنه نستنتج ان التجارة الخارجية و خاصة الصادرات يسيطر عليها الماس وهذا ما يثبت دوره في اقتصاد بوتسوانا [8]

وقعت بوتسوانا عدة اتفاقيات دولية تجارية ، و الاكثر اهمية الاتحاد الجمركي الافريقي الذي يسمح لبوتسوانا بممارسة التجارة المجانية بجنوب افريقيا ، و الوصول الى الاسواق الاقليمية المهمة و كبيرة ، منتجات بجنوب افريقيا تستورد من طرف بوتسوانا دون الخضوع للضرائب ، بالرغم من ان هناك ضرائب واجبة الدفع عبر الحدود ، كما ان اغلبية واردات بوتسوانا تاتي من جنوب افريقيا ، بالرغم من ان هناك ضرائب واجبة الدفع عبر الحدود

اهم المحاصيل الذرة و اللوبيا ، و تعتمد الدولة على استيراد الغذاء ، واهم المعادن النحاس و الفحم و النيكل ، و اهم الصناعات العمل بالمناجم و استخراج البوتاسيوم ، ويعمل كثير من السكان بالرعي و تربية الماشية

جدول رقم (2-10) : صادرات و واردات السلع والخدمات لاقتصاد بوتسوانا (% من إجمالي الناتج المحلي)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	%54,51	%45,67	%34,80	%43,63	%48,89	%48,35	%61,93	%62,28	%52,30
الواردات	%40,58	%51,04	%51,88	%51,26	%52,46	%60,29	%61,85	%55,23	%53,63

المصدر : Data.albankaldwali.org

الشكل رقم (2-11) :صادرات و واردات السلع والخدمات لاقتصاد بوتسوانا (% من إجمالي الناتج المحلي)

[8]Keith JEFFERIS, Pickering Dawn , Kenewendo Bogolo ,Botswana Country Overviews , Capital Resources , 2011/2012 , p 26

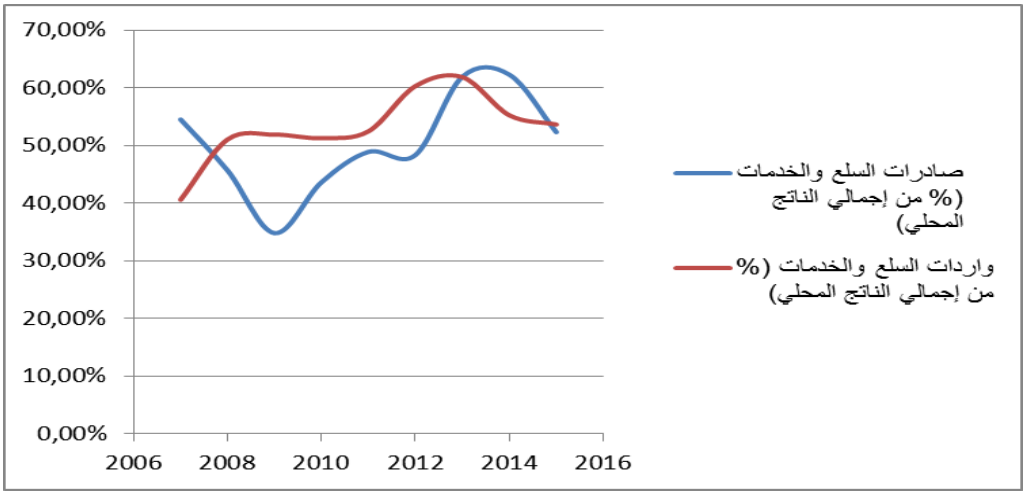

المصدر: من اعداد الطالب بناءا عل بيانات Data.albankaldwali.org

الصادِرات

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة الصادرات خلال سنة 2007 بلغت 54,51% من اجمالي الناتج المحلي حيث عرفت تراجعا في 2009 وصل الى 34,80% ، ثم ارتفعت لتصل الى 62,28% خلال سنة 2014

من أهم صادراتها:

الماس، والنحاس، والنيكل، وكربونات الصوديوم، واللحوم، والمنسوجات.

أهم الدول المُسْتورِدة:

دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA 87% ، ودول الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا SACU 7% ، وزيمبابوي 4%، وذلك طبقاً لتقديرات عام 2006.

الوارِدات

من خلال الجدول نلاحظ تطور حجم الواردات في سنة 2007 عرفت ادنى نسبة ب 40,58% من اجمالي الناتج المحلي ليصل الى 53,63% سنة 2015.

أهم الواردات:

السلع الغذائية، والآلات، والسلع الكهربائية، ومعدات النقل، والمنسوجات، والوقود، ومنتجات النفط، والمنتجات الورقية والخشبية، والمعادن، والمنتجات المعدنية.

أهم الدول المُصْدِّرة:

دول الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا SACU 74%، ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA 17% ، وزيمبابوي 4%، وذلك طبقاً لتقديرات عام 2006.

خاتمة الفصل الثاني :

تعتبر الموارد الطبيعية من بين العناصر المهمة في عملية التنمية الاقتصادية ، فهناك دول عملت على دفع معدلات نموها من خلال هذه الموارد كالجزائروالتي بالرغم من موقعها الجغرافي و قلة الامراض ال انها قامت بتهميش القطاعات الصناعية و الفلاحية و التركيز على قطاع واحد ، وان معظم صادراتها يغلب عليها المحروقات فأصبح الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تساهم فيه المحروقات بنسبة 43.28 %من اجمالي الناتج المحلي و هذا ما يعرف بنقمة الموارد الطبيعية ، بينما هناك دول عملت على رفع معدلات نموها بعيدا عن الموارد الطبيعية و خير دليل على ذلك بوتسوانا التي حققت نموا هائلا و بالرغم من امتلاكها معدن الماس الى انه لمن يساهم الا ب 18.3 % من اجمالي الناتج المحلي الخام و بالتالي لم تكن الموارد الطبيعية سببا في رفع معدلات نموها بل تعداه الى جوانب اخرى لتنعم بوتسوانا بنعمة الموارد الطبيعية

الفصل الثالث

دراسة مؤشرات اختلاف كل من الجزائر و بوتسوانا

مقدمة الفصل

من خلال ما درسنا في الفصل الثاني توصلنا الى ان بوتسوانا حققت معدلات نمو مرتفعة عكس الجزائر باعتبارهما دولتان غنيتان بالموارد الطبيعية و بالرغم من ان بوتسوانا تعاني من الامراض خاصة الايدز إلا انها استطاعت ان تقوي اقتصادها.

سنتطرق الى الاجابة عن هذه الفرضية

الجزائر على خلاف بوتسوانا . فما هي العوامل التي ادت الى هدا التناقض ؟

في هذا الفصل سوف نتحدث عن اهم الاسباب التي ادت الى نجاح بوتسوانا و لعبت دورا كبيرا في فشل الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التفسير السياسي للعنة الموارد الطبيعية

المبحث الاول : مؤشرات اختلاف الجزائر مع بوتسوانا

تمثل المؤشرات الدولية مدخلاً رئيسياً في عملية رسم السياسات العامة وصنع القرارات، حيث أنها تؤدي دورا مهماً في وصف واقع حال مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية في الدولة، بالإضافة إلى انها تعطي تصورا حول أثر السياسات والقرارات التي يتم تبنيها واتخاذها.

المطلب الاول : مؤشرات الحوكمة

كثيرة هي الدراسات التي حاولت معرفة أثر نوعية الحوكمة على النمو الاقتصادي أو اختبار العلاقة بينهما ،إلا أن اغلب هذا الدراسات استندت إلى بيانات مقطعية من خلال أخذ إحصاءات لمجموعة من البلدان في سنة معينة ،و لم تأخذ عنصر الزمن في الحسبان ،فتأتي هذه الدراسة لمحاولة دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين بالنسبة للجزائر ولفترة زمنية طويلة نسبيا(من 1996 إلى 2015)

أ -الحوكمة

على الرغم من كثرة تداول هذا المفهوم من قبل المؤسسات الدولية ،السياسيين والأكاديميين إلا أننا لا نجد اتفاق في تعريف هذا المصطلح مع انه يمكن القول أن هناك اتفاق حول المبادئ العامة لهذا المفهوم ،ولعلنا نكتفي بتعريف البنك الدولي لوضوح هو اختصاره حيث يعرف الحوكمة بأنها **"الطريقة التي تمارسها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية"**

كما يمكن تعريف **الحوكمة الجيدة** " بأنها " عملية التسيير والإصلاح المؤسساتي المتعلق بالإدارة ،وباختيار السياسات وبتحسين مستوى التنسيق ،وتقديم الخدمات في المرافق العمومية ،باستخدام الأساليب السليمة ،وروح ألمسؤولية و ألشفافية للوصول إلى الأهداف والنتائج المسطرة وتحقيق التنمية المستدامة"

ب- معايير المؤشر و آلية احتسابه:

يتم احتساب هذه المؤشرات عن طريق إجراء مسوحات وتقييمات ودراسات تقوم بها أكثر من30 منظمة في جميع أنحاء العالم ويتم تحديثها سنوياً.

يتم تمثيل كل مؤشر[1] من هذه المؤشرات بنسبة مئوية ، حيث تشير هذه النسبة المئوية إلى جميع الدول التي تحتل مركز أقل من البلد الذي تشملها لدراسة وكلما كانت النسبة أعلى كانت النتيجة أفضل.

1) المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability):

[1]ابرز المؤشرات الدولية و واقع حال الاردن فيها ، وزارة تطوير القطاع العام ،التقرير السنوي شباط 2016 ص 16

هو مؤشر فرعي يجسد تصورات مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في اختيار الحكومة ،وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ،و الإعلام الحر .

2) **الاستقرار السياسي و غياب العنف PoliticalStability And Absence Of Violence**

هو مؤشر فرعي يجسد تصورات احتمال عدم الاستقرار السياسي و/أو العنف ذا الدوافع السياسية ، بما في ذلك الارهاب .

3) **فاعليةالحكومة Government Effectiveess**

هو مؤشر فرعي يجسد تصورات نوعية الخدمات العامة ، و نوعية الخدمات المدنية ، و درجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية ، ونوعية و ضع السياسات و تنفيذها ، و مصداقية الحكومة في الالتزام بمثل هده السياسات

4) **الجودة التنظيمية:RegulatoryQuality:**

هي مؤشر فرعي يجسد تصورات قدرة الحكومة عل صياغة و تنفيد السياسات و القوانين السليمة التي تسمح بتعزيز و تنمية القطاع الخاص

5) **سيادة القانون Rule of Law:**

هو مؤشر فرعي يجسد تصورات مدى ثقة المتعاملين في الالتزام بقواعد المجتمع ، و على وجه الخصوص نوعية انفاد العقود و حقوق الملكية ، و الشرطة و المحاكم ، فضلا عن احتمال الجريمة و العنف

6) **مكافحة الفساد Control of Corruption:**

هو مؤشر فرعي يجسد تصورات الى اي مدى تمارس السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، بما في دلك اشكال الفساد الصغرى و الكبرى ، فضلا عن سيطرة اصحاب النفود و النخب و اصحاب المصالح الخاصة عل الدولة

ج- تحليل مؤشرات الحوكمة لكل من الجزائر و بوتسوانا :

سنقوم بتحليل المؤشرات السابقة الذكر لكل من الجزائر و بوتسوانا خلال الفترة 1996-2015

1. المشاركة والمساءلة:(Voice and Accountability)

شكل رقم (3-1) : يمثل تطور مؤشر المشاركة والمساءلة لكل من الجزائر و بوتسوانا من 1996-2015

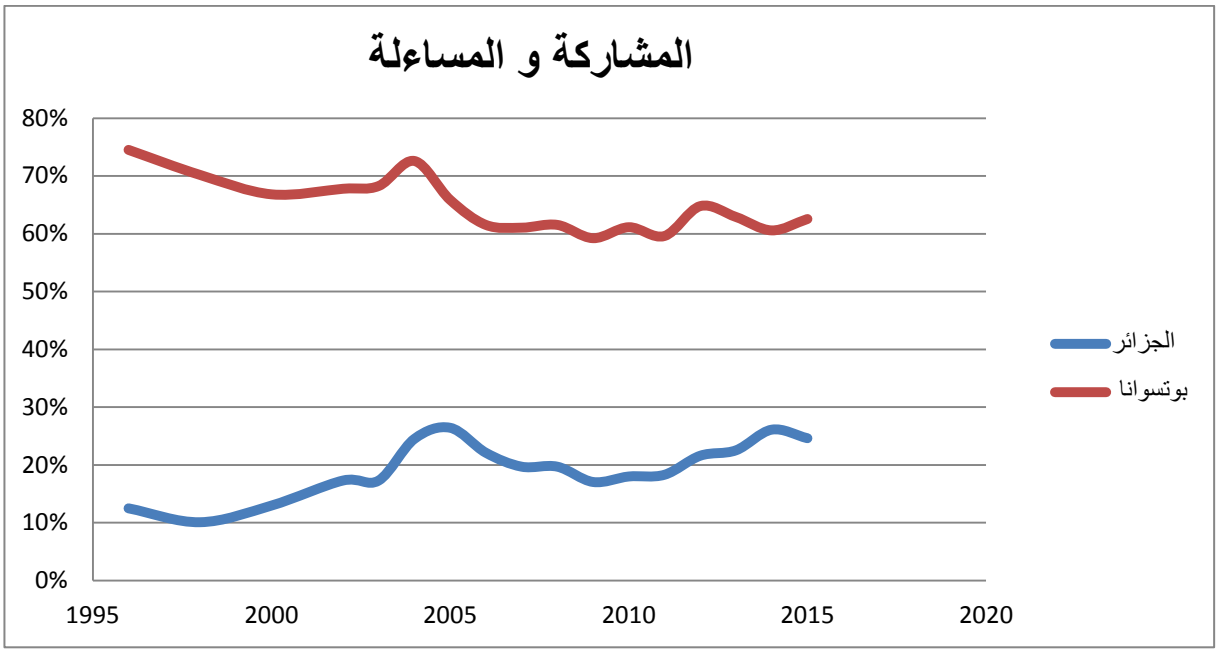

ألمصدر:من اعداد الطالبة بناءا على بيانات Info.worldbank.org

من خلال الشكل نلاحظ :

- **الجزائر:** كان متوسط قيمة المؤشر خلال الفترة هو 18.27 % مع الحد الادنى 10.10 %سنة 1998 و حد اقصى قدر ب 26.44 %سنة 2005 و بالتالي يمكن ان نقول ان الجزائر كانت افضل من% 24.63 من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة خلال سنة 2015 اي حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات و تصورات مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في اختيار الحكومة ضعيفة جدا
- **بوتسوانا :** مؤشر بوتسوانا للصوت و المساءلة كان متوسط قيمة بوتسوانا خلال تلك الفترة 66.88 %مع الحد الادنى من 74.52 %في عام 1996 و حد اقصى قدره 59.24 % في عام 2009 المشاركة المساءلة تقاس بالعملية السياسية ، والحريات المدنية ، والحقوق السياسية ، يدل على القدرة على تأديب أولئك الذين في السلطة للحصول على الموارد استخلاص. دون رصد من قبل المواطنين وعملية من خلالها من هم في السلطة التي تم اختيارها واستبدالها ، تميل إلى تبديد إيجارات الموارد. وقد فعلت بوتسوانا [2] على وجه الخصوص وكذلك على هذا الجانب من الحكم ؛ وأشاد المراقبون الدوليون بأنها حرة ونزيهة عام 2004 الانتخابات الوطنية الأولى ، التي أجريت في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) للانتخابات الديمقراطية.

[2] Atsushi Iimi , Did Botswana Escape from the Resource Curse?, 2006 International Monetary Fund , p 9-10

2. الاستقرار السياسي و غياب العنف PoliticalStability And Absence Of Violence

شكل رقم (3-2) : تطور الاستقرار السياسي وغياب العنف من 1996-2015

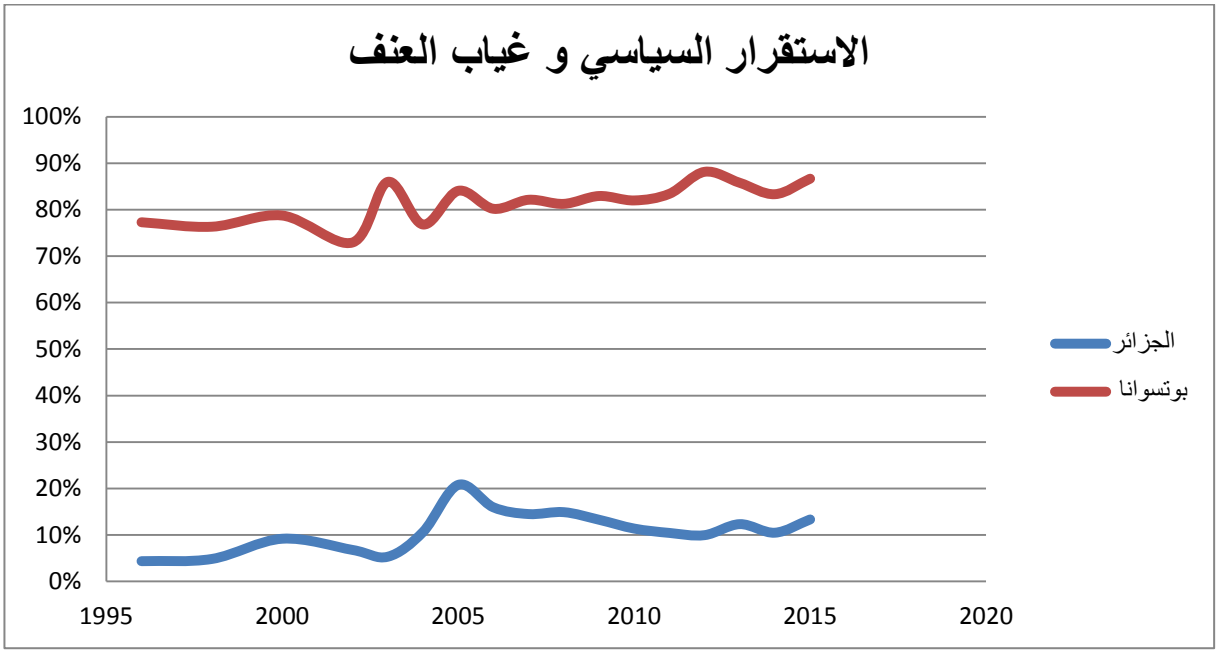

المصدر من اعداد الطالبة بناءا عل بيانات Info.worldbank.org

- **الجزائر**:نلاحظ ان نسبة الاستقرار السياسي ضئيلة جدا كذلك تزايد نسبة العنف في الجزائر خلال الفترة من 1996 الى 2015 ، حيث كان افضل اداؤ توصلت اليه هو 20.77 % من عدد الدول المشمولة للدراسة سنة 2005 ثم تزايد العنف ليصل الى 13.33% من بين الدول العالم و هده النسبة ضعيفة جدا ، فمن بين المشاكل التي تواجهها الجزائر تتمثل في اداء الحكومة و قوتها في المحافظة على الاستقرار السياسي من اجل ممارسة انشطتها المختلفة و بصورة متميزة ، حيث أدت وفرة الموارد في الجزائر إلى تغذية العنف والحروب الأهلية و توفير التمويل للجماعات المتمردة والمتنازعة ، و تدل معظم الدراسات أن لضعف المؤسسات في هذه البلدان والطبيعية الريعية لاقتصادياتها وانتشار الفساد من أهم أسباب دخول هذه البلدان في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني ،وبالتالي تعرضها للعنة الموارد والتي لها تداعيات سلبية على النمو و التنمية الاقتصادية .
- **بوتسوانا** :نلاحظ ان بوتسوانا تنعم بالاستقرار السياسي و غياب العنف، فقد احتلت مراكز متقدمة في غياب العنف و اعتبرت مستقلة سياسيا بنسبة 88.15% من الدول المشمولة بالدراسة سنة 2012 و 86.56 % سنة 2015 فهذا يدل على ان بوتسوانا وضعت برامج مثالية بمحاربة الفساد الاداري و السياسي نظرا لما لهما من مخاطر عل استقرار النظام

3. فاعلية الحكومة Government Effectiveess

شكل رقم(3-3) تطور مؤشر فاعلية الحكومة من 1996-2015

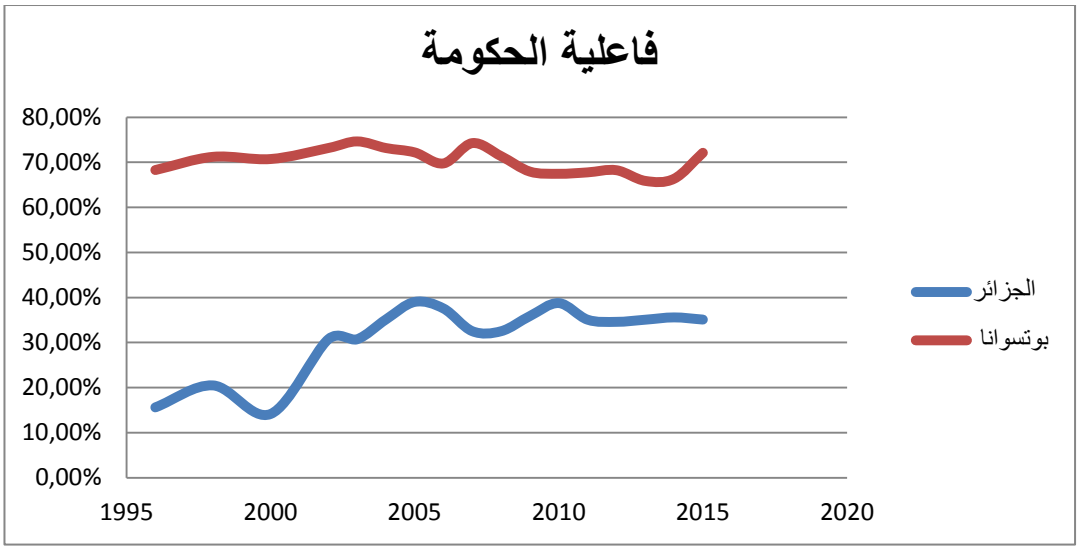

المصدر:من اعداد الطالب بناءا عل بيانات Info.worldbank.org

- **الجزائر** :احتلت الجزائر في مؤشر فعالية الحكومة المرتبة 14.15% من بين الدول التي شملتها الدراسة و هو ترتيب متدهور ، وقد عرفت تحسنا مضاعفا وصل الى المرتبة 39.02% سنة 2005 و 35.01 % سنة 2015 الى انها تبق ضعيفة و متدنية و بالتالي عدم مصداقية الحكومة في الالتزام بوضع السياسات و تنفيذها على الخدمات العامة

حيث ان الباحثين في المجال السياسي و الاقتصادي يجمعون عل ان عملية التنمية الاقتصادية عرفت فشلا في دول العالم الثالث عل وجه الخصوص و الجزائر على وجه التحديد بالرغم من انها كرست مجهوذات جبارة من اجل احداث تنمية مستقلة مبنية على العدالة و على هدا الاساس قامت بتبني استراتجيات و نماذج تنمية مختلفة ، ولكن رغم هده الاصلاحات الاقتصادية المتتالية التي قامت بها إلا انها لم تتوصل الى اداء اقتصادي يحدث تنمية حقيقية ، ولهذا السبب اصبح من المهم القيام بمعرفة اسباب الفشل حيث اصبحت طريقة وأسلوب الحكم في قفص الاتهام نظرا لما آلت ليه نتائج سياسات التنمية الاقتصادية في معظم الدول النامية .

- **بوتسوانا** : نلاحظ ان نسبة فعالية الحكومة جيدة جدا حيث احتلت المرتبة 74.46% من الدول التي شملتها الدراسة سنة 2003 و 72.12% سنة 2015 و بالتالي يمكن القول ان نوعية الخدمات العامة و وكفاءة موظفي الخدمة المدنية عالية.

وفي بوتسوانا[3] اتبع استخدام الإيرادات المعدنية قاعدة تأديبية ذاتية ضمنية ، هي مؤشر الميزانية المستدامة ، الذي بموجبه تكون أي إيرادات معدنية يفترض أن تمول "النفقات الاستثمارية" ، التي تعرف بأنها نفقات التنمية والإنفاق المتكرر على التعليم والصحة. وتمول النفقات المتكررة الأخرى من إيرادات غير معدنية. وبالإضافة إلى ذلك ، هناك صندوق الأصول الحكومية ، وصندوق بولا ، حيث لا تستثمر الأصول المالية إلا على أساس طويل الأجل في شفافية وخاضعة للمساءلة

4. **الجودة التنظيمية:RegulatoryQuality:**

شكل رقم(4-3) تطور مؤشر الجودة التنظيمية خلال الفترة من 1996-2015

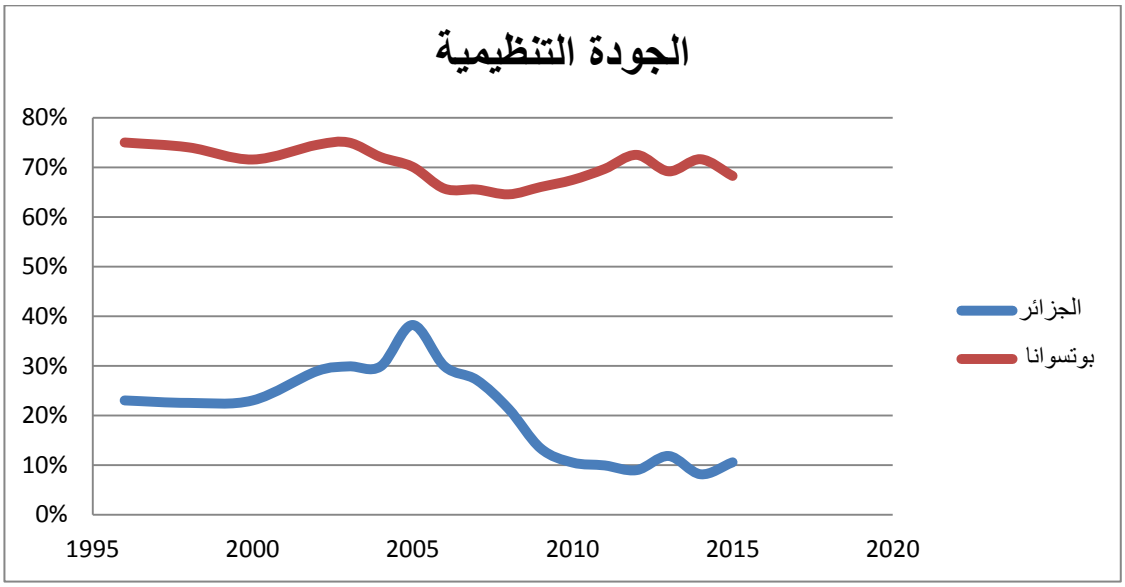

المصدر من اعداد الطالب بناءا عل بيانات Info.worldbank.org

- **الجزائر:**نلاحظ ان الجزائر احتلت 38.24 من بين الدول التي شملتها الدراسة من حيث التنظيم و بدأت في التراجع لتصل ال المرتبة 10.58 و بالتالي هناك عقبات بيروقراطية كبيرة تعترض نشاط تنظيم المشاريع و التنمية الاقتصادية في الجزائر ، و بالتالي جودة تنظيم الجزائر سيئة
- **بوتسوانا :** جودة تنظيم بوتسوانا مقبولة عموما فقد احتلت المرتبة 75 خلال سنة 1996 و 2003 الى انها عرفت تراجعا طفيفا وصل الى 86.27 سنة 2015. ففي قطاع ألتعدين تحتفظ حكومة بوتسوانا بنسبة 50 في المائة من أسهم دبسوانا ، أكبر الماس في البلاد ، ووزارة المعادن والطاقة والموارد المائية مباشرة المسؤولية عموما عن تنظيم الموارد الطبيعية وإدارتها

[3] Atsushi Iimi مصدر سابق ص 10

5. سيادة القانون Rule of Law:

شكل رقم (3-5) : تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 1996-2015

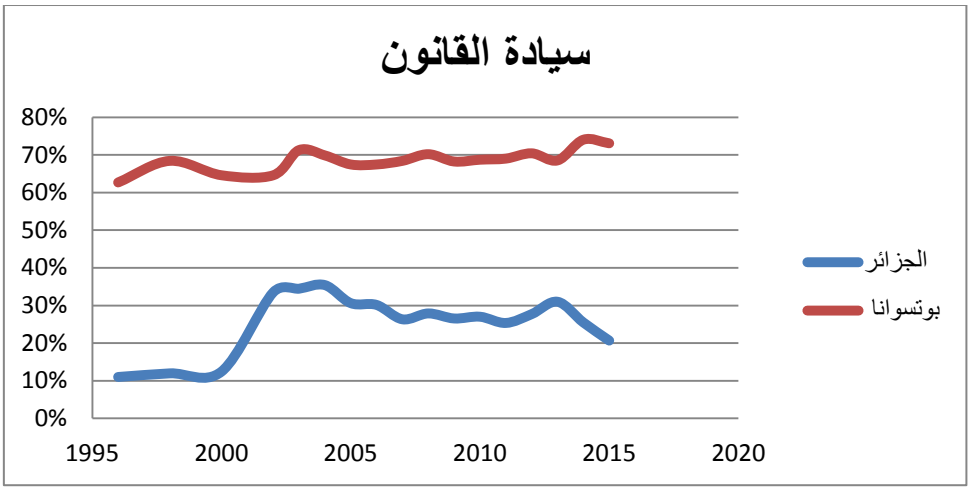

المصدر من اعداد الطالبة بناءا على بيانات Info.worldbank.org

- **الجزائر:** نلاحظ ان الجزائر عرفت تدهور في مؤشر سيادة القانون خاصة خلال 1996-2000 بحيث لم تتعدى المرتبة 12.44 الى انه خلال سنة 2002 عرفت تحسنا قدر بالمرتبة 33.49 ثم عرفت تذبذب في المراتب الى ان وصلت الى المرتبة 20.67 و بالتالي يمكن استخلاص ان معظم الممتلكات العقارية في ايدي الحكومة ، المعاملات العقارية صعبة جدا
- **بوتسوانا :** حماية الحقوق في بوتسوانا تعتبر الافضل فقد احتلت المرتبة 74.04 خلال سنة 2014 و 73.08 في سنة 2015 ، وهذا بسبب عد وجود قيود على الانشطة التجارية

6. مكافحة الفساد Control of Corruption:

شكل رقم (3-6) تطور مؤشر مكافحة الفساد من 1996-2015

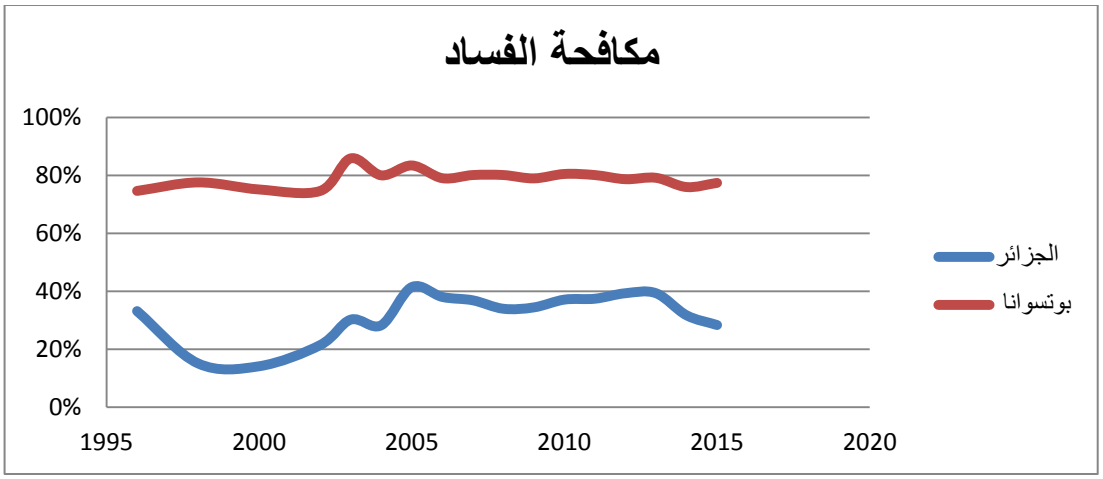

المصدر من اعداد الطالبة بناءا عل بيانات Info.worldbank.org

- **الجزائر** :نلاحظ ان ترتيب الجزائر في مؤشر مكافحة الفساد عرف تدهور كبير فقد احتلت الجزائر سنة 2000 المرتبة% 14.15 من بين الدول التي شملتها الدراسة ، ثم عرفت تحسن في المراتب حيث احتلت المرتبة 41.46% سنة 2005 ، ثم المرتبة 28.37% سنة 2015 رغم[4] تعدد مقومات التنمية في الجزائر إلا ان المشكل الفساد الاداري و السياسي يبقى يحتل الصدارة ، اد يعتبر تفشي هدا الفساد و انخفاض مستوى الشفافية من اهم معوقات التنمية المستدامة في اي بلد حيث يترتب عليهم ضعف النمو الاقتصادي و التوزيع الغير عادل للثروة التي تتمركز في يد القلة مما تؤدي الى زيادة الفقر بالإضافة الى هدر اموال الدولة الامر الذي ساهم في زعزعة الاستقرار و الامن الاجتماعيين ، لدلك فان اي خطط استراتيجية تهدف ال رفع النمو الاقتصادي ان لم تكن قائمة عل محاربة الفساد و المفسدين لن يحالفها النجاح ، حيث ان الفساد هو شكل من اشكال استغلال الثقة من اجل تحقيق مصالح شخصية ، لدلك فان احد اشكاله هو استغلال الوظيفة العامة والتعدي على المال العام ، حيث يعاني القطاع العام من تفشي ظاهرة الفساد المالي و الاداري بأشكاله المختلفة من رشوة و محسوبية و استغلال للمنصب بصلاحيات واسعة في ظل ضعف الرقابة و غياب المحاسبة و غياب الرادع ، ولكن نتيجة للأرباح الناجمة عن الفساد أكبر بنسب كبيرة من المخاطر المحدودة التي يتحملها المفسدون فان ذلك يشجع الآخرون على الانضمام إلى قافلة الفساد. اصبح القضاء عل الفساد الاداري و السياسي و الاقتصادي في الجزائر احدى دعائم الحكم الراشد و دلك نظرا لنقص المؤسسات الدائمة و ضعفها و تخلف المجتمع المدني ، كما ان الفساد عبارة وسيلة للمحافظة عل هياكل القوى و القيام باستغلال موارد الدولة للمصالح الخاصة دون الاهتمام بوضعية المجتمع و مشاكله التي يعاني منها ، اضافة الى تحسين اسلوب الحكم في الجزائر يجب القيام كذلك بالاهتمام بالعمل على تحسين كفاءة الأداء من خلال القيام بتحسين كفاءة استعمال مواردها المتاحة ، لدا فان كفاءة الأداء هو مؤشر كفاءة الدولة ،فان كفاءة الموارد المتاحة يتعلق بجانبان مترابطان ، الجانب الاول بتخصيص الموارد بشكل يتيح افضل عائدات ممكنة لبلوغ اهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، بينما الجانب الاخر بتحقيق افضل استخدام ممكن للموارد في حين تلعب الدولة دورا فعالا على مستوى هده الكفاءة
- **بوتسوانا** : احتلت بوتسوانا مراكز متقدمة في مكافحة الفساد ، حيث احتلت المرتبة 85.85% سنة 2003 و 77.40%خلال سنة 2015 ، وهذا راجع الى توفير حقوق الملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنه من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية ،وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وجماعات المصالح بحيث لايستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل واستثمارات الآخرين

[4].شنوف شعيب ، رمضاني لعلا ، الافاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في اطار قواعد التنمية المستدامة ، المؤتمر العالمي الدولي (التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة) ، جامعة فرحات عباس سطيف ، ايام 08/07 افريل 2008 ، ص 16

المطلب الثاني : مؤشر الابداع و الابتكار

يرتب[5] مؤشر الابتكار العالمي الاداء ألابتكاري في 142 بلدا واقتصادا في ارجاء العالم استنادا الى 84 مؤشر. و يبحث هدا الاصدار تأثير السياسات الموجهة نحو الابتكار على النمو الاقتصادي و التنمية ، و تسعى البلدان ذات الدخل المرتفع و البلدان النامية على حد سواء الى تحقيق النمو القام على الابتكار عبر استراتيجيات مختلفة ، ونجحت بعض البلدان في تحسين قدرتها على الابتكار في حين لا يزال البعض الاخر يكافح لبلوغ هدا الهدف

و يحسب مؤشر الابتكار العالمي كمتوسط للنتائج المحققة عبر ركائز الاسهام (التي تبرز البيئة الممكنة للابتكار) و ركائز النتائج (التي تقيس الانجازات الفعلية في مجال الابتكار)

و يتألف المؤشر الفرعي للإسهام في الابتكار من خمس ركائز هي : المؤسسات ، راس المال البشري و البحث ، ثم البنية التحتية ، ثم تطور السوق ، وأخيرا تطور الاعمال ، اما المؤشر الفرعي لنتائج الابتكار فيتألف من ركيزتين هما : " النتائج العلمية " و ركيزة " النتائج الابداعية " ، ويقيس مؤشر كفاءة الابتكار الذي يحسب كنسبة بين المؤشرين الفرعيين ، الطريقة التي تعزز بها البلدان بيئاتها التمكينية حفزا للابتكار المنتج

جدول رقم (3-1) : تطور مؤشر الابتكار العالمي لكل من الجزائر و بوتسوانا من 2016/2011

السنوات	الجزائر	بوتسوانا
2011	125	79
2012	124	85
2013	138	91
2014	133	92
2015	126	90
2016	113	90

المصدر: www.globalinnovationindex.org

[5] WWW.WIPO.INT2015

شكل رقم (3-7) : تطور مؤشر الابتكار العالمي لكل من الجزائر و بوتسوانا من 2016/2011

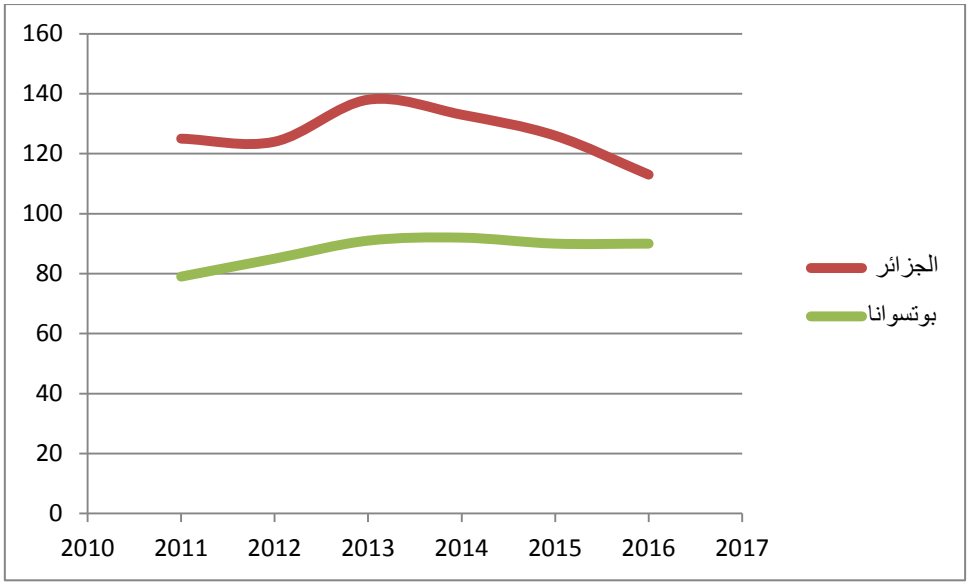

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على www.globalinnovationindex.org

من خلال الشكل نلاحظ :

- **الجزائر** :تراجعت الجزائر بقدر كبير ،حيث حصلت في مؤشر عام 2016 على المركز 113 ، بالرغم من إمكانياتها ومواردها الطبيعية المهولة ،إلا أنها لم تحسن استغلال ذلك ، ودفع نفسها ضمن المراكز المتقدمة ، وبالتالي لم تستثمر في مواردها البشرية لدرجة أنها احتلت قاع التصنيف في العام 2011؛ لتصبح الدولة رقم 125 والأخيرة
- **بوتسوانا** : عرفت بوتسوانا تراجع ملحوظ في هدا المؤشر حيث احتلت المرتبة 90 سنة 2016 بينما كانت في المرتبة 79 سنة 2011 ، ودلك راجع ل ضعف التنمية البشرية بسبب الأمراض خاصة مرض الايدز التي مازالت تعاني منه بوتسوانا

إن البلدان التي تعتقد أن الموارد هي أهم الأصول التي تمتلكها ،يجعلها تقلل من شأن الاستثمار في مواردها البشرية ، بإعطاء إهتمام أقل وتخصيص نفقات منخفضة للتعليم ، ولهذا فليس بالأمر الغريب أن يرتبط التسجيل في التعليم عكسا بوفرة الموارد في غالبية هذه الدول.

المطلب الثالث :مؤشر الحرية الاقتصادية

يعرف مصطلح **الحرية الاقتصادية** على إنه لكل انسان حق أ ساسي في أن يتحكم بعمله وملكيته .وُتعرف الفرد في المجتمعات الحرة اقتصاديًا على أن له حرية العمل ،التصنيع الاستهلاك والاستثمار بأي طريقة تسعدُه .والحكومات في الدول الحرة اقتصاديًات سمح بحرية انتقال العمالة ,رؤوس ألأموال والبضائع وكذلك

تمتنع عن تقييد أو إكراه هذه الاساسيات حتى وإن كانت من ضروريات المرحلة الاقتصادية وذلك لحماية الحرية الاقتصادية نفسها.

جدول رقم (3-2) ترتيب كل من الجزائر و بوتسوانا حسب الحرية الاقتصادية العالمية من 1980-2014

السنوات	الجزائر	بوتسوانا
1980	4	5.3
1985	3.7	5.7
1990	3.5	5.9
1995	4.1	6.2
2000	4.7	7.4
2001	4.7	7.2
2002	4.9	7.2
2003	5.1	7
2004	5.2	7.1
2005	5.7	7.1
2006	5.8	7
2007	5.5	7.1
2008	5.3	6.9
2009	5.3	6.8
2010	5.2	7
2011	5.2	7.2
2012	5.1	7.3
2013	5.2	7.2
2014	5.2	7.3

المصدر : efwdata.com

شكل رقم(3-8) :يمثل ترتيب كل من الجزائر و بوتسوانا حسب الحرية الاقتصادية العالمية من 1980-2014

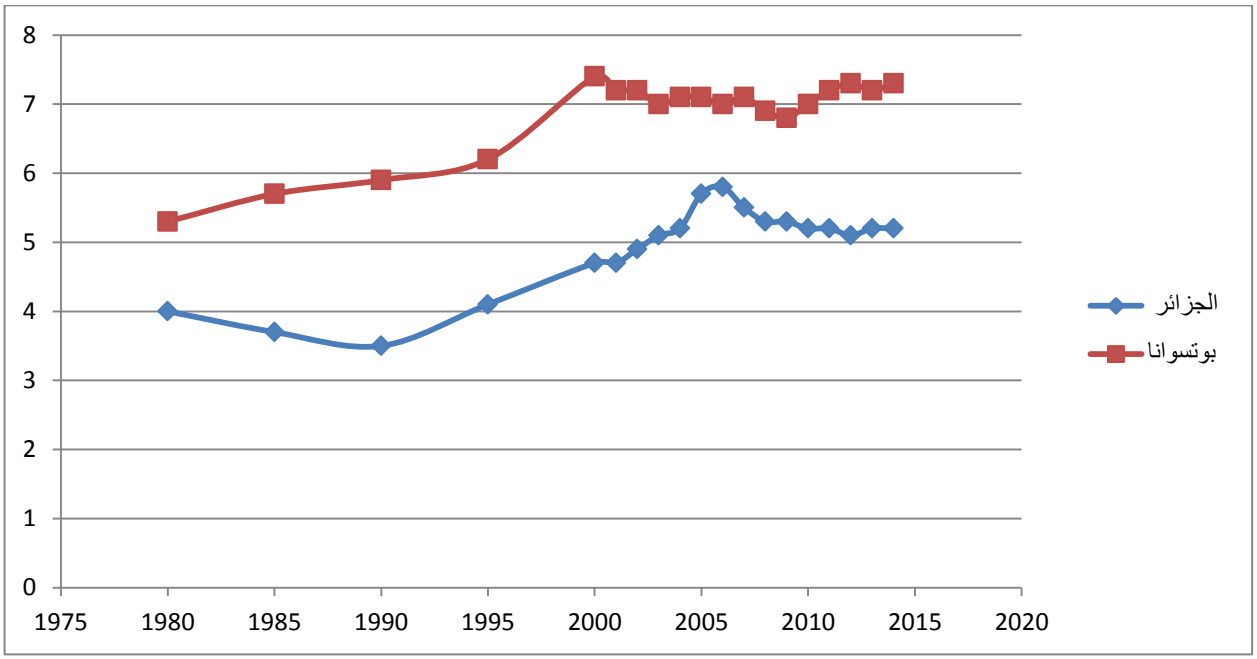

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على efwdata.com

من الواضح في فائدة هذا المؤشر أن البلدان التي تحتل الترتيب الأعلى من البلدان الحرة اقتصاديا تسعى إلى الاستمرار في القضاء على الفقر و تحقيق الازدها رمن خلال التنمية البشرية .وليس عجبًا إن التنمية البشرية تزدهر في هذه البلدان حيث إن الحرية الاقتصادية لا تعني الاعمال التجارية فقط وإنما تتعداها الى مديات اخرى كالتعليم ومحو الأمية ومستوى المعيشة .حيث تسجل البلدان الحرة اقتصاديا أعلى دخل للفرد مقارنتًا مع البلدان الاخرى في ذيل القائمة.

يستند مقياس الحرية الاقتصادية على 10 عوامل مقسمة إلى أربعة مجاميع:

اولا :القوانين(حقوق ألملكية التحرر من الفساد)

ثانيا :محدودية الحكومة (الحرية الضريبية،إنفاقات الحكومة)

ثالثًا :كفاءة التنظيم(حرية التجارة,حرية العمالة والحرية النقدية)

رابعًا :الاسواق الحرة(حرية التبادل ألتجاري ، حرية الاستثمار،الحرية المالية)

1) قواعد القانون : Rules of law

- ✓ **الجزائر** : فان المصالح المضمونة في الممتلكات قابلة للانفاد عموما ، و لكم معظم الممتلكات العقارية في ايدي الحكومة ، و يمكن ان تتعارض متطلبات الملكية مع المعاملات العقارية صعبة ، فان النظام القضائي ضعيف عموما و بطيء و غامض و مستويات عالية من الفساد[6] تعاني من

[6] The heritage foundation / heritage .org/idex , p 305

اعمال الجزائر و القطاع العام ، و خاصة قطاع الطاقة ، و يقدر ان نصف المعاملات الاقتصادية في الجزار تحدث في القطاع الرسمي

- ✓ **بوتسوانا :** تعتبر حماية الحقوق في بوتسوانا من بين افضل الحقوق في المنطقة . و تحترم الحكومة عموما استقلال القضاء ، و لكن بسبب النقص الحاد في عدد الموظفين و تراكم القضايا ، لا توفر المحاكم محاكمات في الوقت المناسب . كما ان بوتسوانا مازالت تقيم اقل البلدان فسادا في القارة الافريقية ، و على الرغم من انه لا توجد تقريبا قيود عل الانشطة التجارية الخاصة لموظفي الخدمة العامة

2) **حجم الحكومة :government size**

- ✓ **الجزائر**: اعلى معدل ضريبة الدخل هو % 35 و معدل ضريبة الشركات الاعلى 23 % ، و تشمل الضرائب الرئيسية الاخرى القيمة المضافة ، فان العبء الضريبي الاجمالي يساوي 11.7 %من اجمالي الدخل المحلي الدخل المحلي ، و بلغ الانفاق الحكومي 40.4 %من اجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الثلاثة الماضية ، وبلغ متوسط العجز في الميزانية 7.7 %من الناتج المحلي الاجمالي ، و يعادل الدين العام 8.7 %من الناتج المحلي الاجمالي
- ✓ **بوتسوانا :**اعلى معدل ضريبة الدخل الشخصي هو 25 %، و اعلى معدل ضريبة الشركات هو 22% ، و تشمل الضرائب الاخر ضريبة الاملاك ، وضريبة الميراث ، وضريبة القيمة المضافة . و يبلغ العبء الضريبي الاجمالي 34.4% من اجمالي الدخل المحلي . و بلغ الانفاق الحكومي 36% من اجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الثلاث الماضية ، و بلغ متوسط فوائض الميزانية 2.1% من الناتج المحلي الاجمالي . و يعادل الدين العام 17.8% من الناتج المحلي الاجمالي

3) **الكفاءة التنظيمية :Regulatory efficiency**

- ✓ **الجزائر** : على الرغم من تعزيز بيئة الاعمال ، لا تزال هناك عقبات بيروقراطية كبيرة تعترض نشاط تنظيم المشاريع و التنمية الاقتصادية . فان سوق العمل لا يزال جامدا ، و على الرغم من استمرار انخفاض اسعار النفط العالمية ، فان الحكومة تكافح من اجل الحفاظ على دعم مكلف من الناحية السياسية و لكن من الناحية السياسية للاغدية الاساسية و الوقود و الكهرباء و الرعاية الصحية
- ✓ **بوتسوانا :**ان البيئة التنظيمية تحمي الحرية العامة لإقامة و ادارة الاعمال التجارية بشكل جيد نسبيا ، تم انشاء متجر واحد لرجال الاعمال ، و اصبحت عملية اغلاق الاعمال سهلة و مباشرة .

فان[7] انظمة العمالة مرنة نسبيا ، فان احد اهداف مشروع ميزانية الفترة 2016-2017 هو احتواء الدعم و التحويلات الى الشركات المملوكة للدولة ، و لكن كان التقدم بطيئا .

4) فتح الاسواق open markets

- ✓ **الجزائر**: التجارة[8] مهمة بالنسبة للاقتصاد الجزائري ، فان قيمة الصادرات و الواردات مجتمعة تساوي 63% من الناتج المحلي الاجمالي ، و يبلغ متوسط التعريفة الجمركية 84 %، فان الحكومة تراقب الاستثمار الاجنبي و عملية الجمارك لها مرهقة ، اسواق راس المال متخلفة ، نمت البنوك الخاصة ، ولكن القطاع المالي لا يزال يهيمن عليه البنك العام
- ✓ **بوتسوانا :** التجارة مهمة بالنسبة لاقتصاد بوتسوانا ، قيمة الصادرات و الواردات مجتمعة تساوي 99% من الناتج المحلي الاجمالي ، متوسط معدل التعريفة المطبقة هو 0.6% ، الشركات المملوكة للدولة تشوه الاقتصاد . كما ان الاستثمار الاجنبي في بعض القطاعات مقيد ، التي تلتزم عموما بالمعايير العالمية في شفافية الرقابة المصرفية ، فان القطاع المالي يوفر قدرا كبيرا من فرص الحصول على الائتمان و التوسع

في سنة 2017 احتلت الجزائر المرتبة[9] 172 عالميا من حيث الحرية الاقتصادية بينما كانت تحتل المرتبة 124 سنة 2008 ، و احتلت بوتسوانا المرتبة 34 عالميا في 2017 بينما كانت تحتل المرتبة 60 عالميا في سنة 2008 ، و بالتالي يمكن استخلاص ان بوتسوانا في تحسن مستمر و هي دولة حرة عكس الجزائر .

المبحث الثاني : دراسة وضعية الفساد في كل من الجزائر و بوتسوانا

تعد مشكلة الفساد[10] واحدة من ابرز المشاكل التي طفت فوق السطح خلال السنوات الاخيرة ، بل هي ظاهرة بدأت تتنامى و تتغلغل بشكل مخيف في مختلف قطاعات المجتمع الاجتماعية ، السياسية ، الاقتصادية و الادارية ، الشيء الذي انعكس سلبا على منظومة القيم المجتمعية

المطلب الاول : مؤشر الفساد

1. **تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه**[11]" : استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة كما عرف الفساد على أنه سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص ، أو أنه السلوك

[7] The heritage foundation, p 355 مرجع سابق

[9] www.heritage.org 2017/05/09 تم الاضطلاع عليه

[10] هندة غزيوي ، الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد " من منظور قانوني " ، مجلة البحوث و الدراسات الانسانية ، العدد 12 /2016 ص 69

البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق ،كما يمكن تعريف الفساد بأنه عدم الالتزام المتعمد بعدم تنحية المصالح الشخصية و العائلية جانبا في اتحاد القرارات بمعرفة الموظفين الحكوميين

ويلاحظ أن هذا التعريف يحدد آليتين رئيسيتين من آليات الفساد وهما:

أ-الرشوة : هي استغلال الموظفين الحكوميين سواء مديرين وتنفيذيين و بشكل فردياً وجماعي السلطة الممنوحة إليهم لتحقيق مصالح شخصية (مادية أو معنوية) لهم و لغيرهم غير مبالين بالقوانين والأنظمة و القيم الأخلاقية ومتجاهلين الأهداف العامة للجهاز الإداري الحكومي

ب -العمولة : فهي استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو تطبيق السلطة بطريقة تشكل انتهاك للقانون أو معايير السلوك الأخلاقي.

2. **مظاهر الفساد**

تتجلى مظاهر الفساد ملخصة فيما يلي:

-الرشوة والسرقة والاختلاس والتزوير
-تقاضي العمولات وقبول الهدايا والإكراميات
-التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية وبالأختام الرسمية وبيع الوظائف والترقيات
-الابتزاز واستغلال النفوذ
-الحصول على قروض من الجهات عامة
-استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة
-بيع الطوابع الخاصة برسوم الخدمات والتآمر ببيع بعض الأوراق الرسمية
-المساعدة في التهرب من الضرائب والتزوير في التقديرات الضريبية
-التلاعب بتحرير المخالفات النظامية وانتهاك اللوائح والأنظمة والتآمر مع غاسلي الأموال
-التدخل في أعمال السلطة القضائية.

3. **أما عن أسباب تفاقم ظاهرة الفساد فكثيرة ومتداخلة نوضحها كالتالي:**

- **أسباب ذاتية :**هي أسباب مرتبطة بشخصية الموظف أو القائد ورغباته الذاتية ،و مستواه الثقافي والتعليمي.
- **أسباب اجتماعية :**متمثلة في العادات و التقاليد و الأعراف السائدة و الضغوطات الاجتماعية ،والتي توفر المناخ الملائم لانتشار مظاهر المحسوبية ،الرشوة ،استغلال النفوذ ... الخ.

[11] بوزيد سايح ،سبل تعزيز المساءلة و الشفافية لمكافحة الفساد و تمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث عدد 2012/10 ،ص 56-57

- **أسباب تنظيمية:** ضخامة الجهاز الإداري من خلال توسيع والتقسيم الإداري وزيادة عدد الموظفين يخلق إجراءات إدارية معقدة في التنفيذ بسبب كثرة وعدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء وضعف أخلاقية الإدارية) الوظيفة العامة(
- شجع الموظفين على الممارسات والتصرفات التي تحقق المنافع الخاصة وخصوصا في ظل البيروقراطية وضعف أو انعدام الرقابة على الأجهزة الحكومية.
- **أسباب تشريعية:**منها ضعف القوانين التشريعية وغياب قوانين ردع جريمة الفساد.
- **أسباب سياسية:**وتتمثل في الولاء السياسي في تعيين الموظفين السامين والقياديين الإداريين من الدرجة العليا ، مما يفتح أبواب المحسوبية السياسية و غياب أجهزة الرقابة والمحاسبة ،وعدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد.
- **أسباب اقتصادية:**ملخصة في:
  - المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية
  - ضعف الحوافز والمكافئات الوظيفية وتدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين
  - التخلف في التعليم وانتشار مظاهر الأمية
  - تعقد التنظيم الإداري وغياب الشفافية في المعاملات الاقتصادية و عدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة
  - فرض ضرائب عالية وقيود الأنشطة الاقتصادية
  - ضعف المجتمع المدني وعدم الاستقرار الاجتماعي بسبب الجريمة المنظمة ،العصابات ،بيع المخدرات ...الخ.
  - ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة واتجاه كثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي
  - معدلات نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم وانتشار البطالة.

خلاصة القول هو أن الفساد ظاهرة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية غير سوية توجد في كافة بلدان العالم وان اختلفت خطورتها من دولة إلى أخرى ، و تتلخص في قيام البيروقراطيين أو السياسيين في استغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة.

الشكل رقم : (3-9) تطور الفساد من 2003 ال 2016

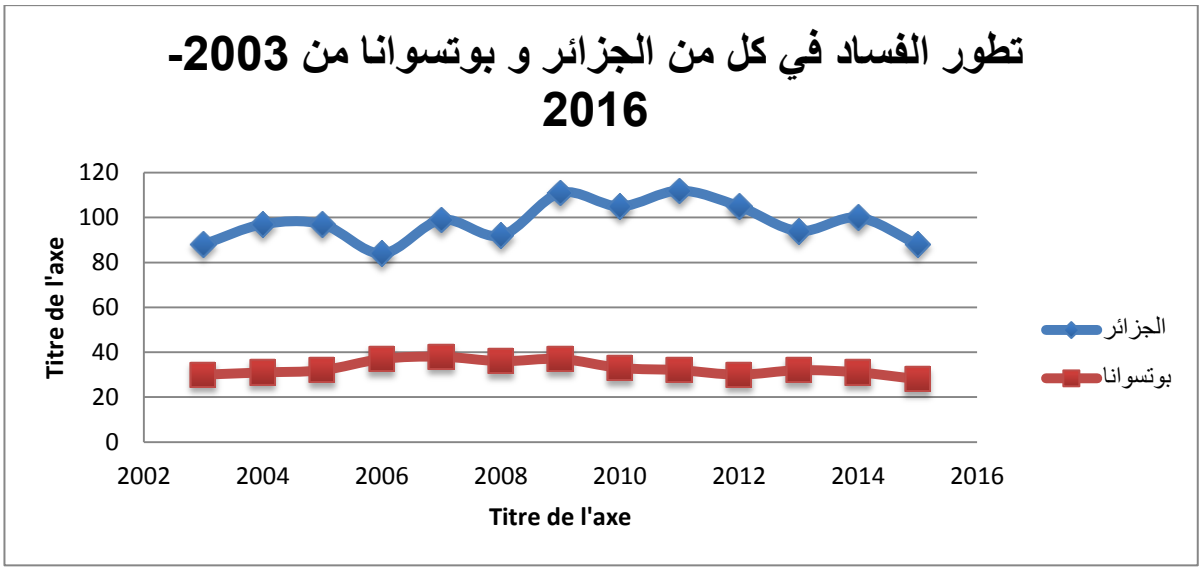

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المصدر: www.transparency.org

والفساد قد يكون كبيرا عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية ، كمشروعات البنية التحتية ، وفي هذه الحال يقع عبئه على أفراد المجتمع جميعا ،كما قد يكون صغيرا عندما يكون مرتبطا بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا ويكون ضحاياه في هذا المجال المواطنون الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم

- بوتسوانا عرفت من بين اكثر الدول محاربة للفساد فقد احتلت بوتسوانا لعدة سنوات الدولة الخامسة في العالم في مؤشر مكافحة الفساد لمنظمة الشفافية الدولية،وحاليا تحتل المرتبة ال 35 ،مما يجعلها أعلى دولة إفريقية وضعت في مؤشر مكافحة الفساد.

ان الفرق بين بوتسوانا ودول القارة الكبرى الأخرى أن تلك الدول،بما تحتوي عليه من مواد خام وثروة ،في الغالب تولد صراعات وفساد .أما في بوتسوانا فكان احتواء أراضيها على المواد الخام له تأثير إيجابي وأخيرا ، فإن سياسات مكافحة الفساد ضرورية للتوزيع العادل والشفاف للموارد فوائد. وفي بوتسوانا ، لا يشكل الفساد في القطاع العام مشكلة خطيرة. الميزانية وعملية الشراء شفافة نسبيا. سلطة مستقلة لمكافحة الفساد التي أنشئت في عام 1994، وهي مديرية الفساد والجريمة الاقتصادية والإبلاغ عن قضايا الفساد مباشرة إلى الرئيس. كما يجعل الدستور المحامي عامة مستقلة عن الحكومة والسياسيين. هذا الإطار السليم لمكافحة الفساد يعتبر مفضيا إلى الإدارة السليمة للموارد في بوتسوانا.

انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر:

احتلت الجزار المرتبة 88 في مؤشر الفساد سنة 2003 ، ثم عرفت تزايدا ملحوظا وصل إلى المرتبة 112 سنة 2011 ، و المرتبة 108 سنة 2016.

وقد اعتبر ممثل شفافية دولية أن الفساد في الجزائر بلغ مستوى خطيرا ، وأن الجزائر أصبحت من بين أكبر البلدان فسادا في العالم،وأن تراجع الجزائر ب 20مرتبة إلى الخلف ليس بالأمر المفاجئ ،لان ممارسات الفساد في الجزائر على كل المستويات عرفت انفجارا كبيرا،حيث انتشرت الرشوة في مختلف دواليب الدولة و المؤسسات ،وازدادت الخروقات المسجلة في الصفقات العمومية خلال السنوات الأخيرة ، نتيجة إقدام بعض

المسئولين على منح صفقات عمومية بالتراضي ،على غرار الفساد الذي مس شركة سونا طراك ،والطريق الوطني شرق غرب ،بالإضافة إلى الفضائح وعلى رأسها فضيحة بنك الخليفة ، والبنك الصناعي والتجاري الجزائري ،وصندوق الامتياز الفلاحي ،وفساد قطاع الصحة الذي صنفته منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الخاص بالفساد في قطاع الصحة في صدارة القطاعات الأكثر استفحالا لمظاهر الفساد والرشوة في الجزائر ،من خلال تفشي مانعته التقرير" ممارسات مالية شاذة"و"مظاهر اختلاس وسرقة وابتزاز "في تسير أموال الصحة العمومية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ،كما رّكز بوجه خاص على مختلف إدارات المؤسسات الاستشفائية العمومية وسوق الدواء ،معتبرا أّنها " مسرح الفساد المفتوح وتحويل المال العام،والقائمة طويلة

وأرجع ممثل منظمة (شفافية دولية) بالجزائر،أسباب تنامي ظاهرة الفساد إلى ما أسماه" غياب إرادة سياسية " وافتقاد الجزائر إلى إجراءات ردعية تحول دون تفاقم وانتشار ظاهرة الرشوة هناك،وضرب المتحدث مثلا بالقانون الحكومي للوقاية من الفساد(قانون 20فبراير2006) الذي مضى عام على ترسيمه بموجب مرسوم رئاسي لكن أهم دعاماته المتمثلة في الهيأة الحكومية لمحاربة الفساد لم تر النور،كما أن تجميد المادة السابعة من القانون التي تنص على عقوبات في حق المنتخبين والنواب وكبار المسئولين إذا ما تأخروا أو رفضوا التصريح بممتلكاتهم قد غير جوهر المشروع وأفرغه من محتواه.

كما أن استطلاع البنك العالمي المتعلقة بنشاط المؤسسات المحلية ،والذي يطرح مجموعة أسئلة على مسيري الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات المحلية في حوالي 100دولة ، وتتمحور هذه الأسئلة عن أهم العقبات التي يواجهونها والمرتبطة بنشاط مؤسساتهم ،أظهر أن الفساد والبيروقراطية تعتبر من بين أهم العقبات التي تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي والنمو الاقتصادي،وفيما يتعلق بالجزائر فقد بين هذا الاستطلاع أن% 41من المؤسسات المحلية في الجزائر قدمت رشاوى من أجل تأمين حصولها نسبة % 16،كما بين هذا OCDEعلى عقود حكومية،بينما لا تتجاوز هذه النسبة مثلا في دول الاستطلاع كذالك أن حوالي % 35من المؤسسات في الجزائر قدمت رشاوى من أجل الحصول على رخص الاستيراد بينما لا تتجوز هذه النسبة مثلا% 17في المتوسط لبلدان العالم،وتدل هذه النتائج مدى انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر

يعتبر كل من الفساد ، المحسوبية ،سلوك البحث عن الريع و الجهوية من أهم خصائص المؤسسات غير الرسمية في الجزائر والتي لم تتغير لحد الساعة ، والتي تتعارض بشكل كبير مع المؤسسات من بين أهم أوجه Influencesوالتأثيرات Cronyismالرسمية التي عرفت تغيرا ،فالمحسوبية الفساد الظاهر في الجزائر ، فهي تنتشر بشكل كبير في الاقتصاد والسياسة خاصة و تمثل أهم عامل مؤثر فيهما ،كذلك العلاقات بين الأفراد تعتبر جد حساسة لشبكة العلاقات الخاصة والتي يستخدمها الأفراد بطريقة سيئة ،و للعلاقات الخاصة أثر سلبي كبير على شفافية ومصداقية المؤسسات الرسمية لدى أفراد المجتمع ونشاط الأعمال ، وبصفة عامة يمكن القول أن هذه الأنواع من القيود غير الرسمية تؤثر سلبا على الثقة في المؤسسات ،وتقلل بذلك من حجم التبادلات في الاقتصاد مما يخفض من نمو الاقتصاد.

وقد ساهم سلوك البحث عن الريع بشكل كبيرفي استشراء أوجه الفساد هذه ،مما جعل الأفراد يستعملون علاقاتهم الخاصة ومعارفهم مع صناع القرار من أجل الحصول على الامتيازات التي أوجدتها هذه السلوكيات

في معاملاتهم وتبادلاتهم ، وهذا ما أوجد لدى المجتمع حالة من عدم الثقة وغياب العدالة ، و أدى إلى عدم المساواة في الفرص المتاحة أمام المتعاملين الاقتصاديين التي من المفروض أن توفرها المؤسسات الرسمية ،والتي أصبحت تفتقر للفعالية بسبب مقاومة المؤسسات غير الرسمية للتغيير ،وضعية مثل هذه سوف تزيد من تكلفة المبادلات التي يتحملها المتعاملون ، فتصبح بيئة الأعمال مناسبة أكثر بالنسبة للأفراد الذين يمتلكون شبة علاقات خاصة كبيرة ، فينقسم بذالك المتعاملون الاقتصاديون ،إلى متعاملين نشطين يمتلكون شبكة علاقات خاصة ضخمة ،ومتعاملين غير نشطين لديهم شبكة علاقات خاصة ضيقة ،وحسب دراسة البنك العالمي من المفروض أن يؤدي هذا النوع من النظام إلى ارتفاع تكلفة المبادلات التي تتحملها المؤسسات التي لا تستفيد من العلاقات الخاصة مقارنة بتلك التي تستفيد منها من جانب الحصول على فرص الأعمال ،و هذا الوضع يشبه كثيرا الحالة التي يخلقها الاحتكار ،مما سوف يؤدي إلى فشل التحول إلى اقتصاد السوق.

خاتمة الفصل :

لقد ظل الاعتقاد سائدا و لعقود طويلة أن وفرة الموارد الطبيعية تعتبر نعمة تؤدي إلى تنمية اقتصادية سريعة وشرط أساسي لتحقيق نمو اقتصادي دائم بالنظر لتأثيراتها على الاقتصاد الكلي و المتمثلة في تحسين ميزان المدفوعات و زيادة الإيرادات العامة ، غير أن هذا لم يكن في الغالب هو الحال فأصبحت وفرة الموارد نعمة لقلة من الاقتصاديات كبوتسوانا ونقمة (لعنة) لاقتصاديات أخرى كالجزار.

فقد استنتجنا من خلال دراستنا الى أن وفرة الموارد الطبيعية قد تؤدي كذلك إلى تراجع الاستثمار في رأس المال البشري ، بالرغم من أن هناك جدل كبير بين الأكاديميين و اقتصاديين التنمية فيما يتعلق بتأثير وفرة الموارد الطبيعية على تراكم رأس المال البشري . لكن الأمر الذي لا يختلف فيه الاقتصاديين هو أن ريع الموارد الطبيعية يؤثر على الاقتصاد السياسي لهذه البلدان كما هو الحال مع الجزائر ، ويدعم العديد من الاقتصاديين فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد و يعتقدون أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية ، إلا ان بوتسوانا استطاعت التغلب على الفساد الاداري و الحكومي و عملت على التوزيع العادل للثروات

الخاتمة العامة :

لقد كان الهدف من بحثنا هذا دراسة دور الموارد الطبيعية فى دفع النمو الاقتصادي لكل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد البوتسواني ، فالموارد الطبيعية تعتبر من بين أهم مصادر الثروة في أي بلد ، غير أن التجربة أثبتت أن الوفرة في الموارد الطبيعية غير كافية وحدها لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية للبلد ، فقد دلت العديد من الأبحاث التطبيقية الحديثة أن لوفرة الموارد الطبيعية تأثير سلبي على النمو الاقتصادي الطويل الأجل . وتقييد الابتكار والإبداع في القطاعات الاقتصادية خاصة في ظل تخلف النظام المالي ،المرض السياسي الهولندي حيث يرى العديد من الباحثين أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية ، لأن هذا الريع الناتج عن عائدات الموارد يعيد توجيه الحوافز الاقتصادية للأفراد للمشاركة في التنافس على الوصول إلى الإيرادات النفطية وبعيدا عن الأنشطة الإنتاجية التي تدعم النمو الاقتصادي ، التفسير المؤسساتي فالتأثير العام لانتعاش الموارد على الاقتصاد يرتبط بشكل واضح بالمؤسسات (والمقصود هنا بالمؤسسات تلك التي لها صلة بالجانب السياسي والتي تضمن شفافية عمل الحكومة وقدرة المواطنين على محاسبتها) باعتبارها هي التي تحدد مدى الحافز السياسي في السياسات المتبعة ، حيث أن في البلدان الغنية بالموارد تنتشر مؤسسات تشجع على توسع الأنشطة المؤثرة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص والملكية وغياب استقلال وكفاءة القضاء وانتشار البيروقراطية والفساد والرشوة مما يجعل لهذا النوع من المؤسسات تداعيات سيئة على النمو خاصة عندما تحفز وفرة الموارد المشروعات على العمل خارج الأنشطة الإنتاجية

وبالإضافة إلى هذا التفسير الاقتصادي لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية فإن الاقتصاديين يقدمون كذلك تفسير اساسيا و يعتبرون أن جوهر المشكلة سياسي بالدرجة الأولى ،وأن للجانب السياسي وطبيعة المؤسسات دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية،بسبب الطريقة التي تدار بها اقتصاديات هذه البلدان أوما يسمى بالاقتصاد السياسي للبلدان الغنية بالموارد ،حيث أن وفرة الموارد الطبيعية وارتفاع عائداتها تدفع بالسياسيين إلى المبالغة في استغلال واستخراج الموارد الطبيعية على حساب تنمية قطاعات اقتصادية أخرى ، والتوسع في سياسات الدعم والحماية لبعض الأنشطة ،والتوظيف في القطاع العام لغرض البقاء في السلطة،مما يؤدي إلى توسع قطاع عام أقل أداء والتقليل من دور القطاع الخاص الذي يفترض أنه أكثر إنتاجية ،وتؤدي كذلك وفرة الموارد الطبيعية في الكثير من الحالات إلى انتشار فساد القطاع العام حيث لا يطبق القانون على الجميع ويستخدم تطبيق القانون لتعزيز المصالح الخاصة بدلا من حماية الصالح العام بسبب ضعف المؤسسات ،أي تلك المؤسسات التي تدعم استقلال القضاء وحكم

القانون ومحاسبة المسئولين ،لأن هذه المؤسسات من شأنها كبح الحوافز السياسية المنحرفة التي تنشأ من وفرة الموارد

تبعا للدراسة المقدمة في البحث يمكن ان نشمل على النقاط التالية :

1) النتائج:

نستنتج من خلال ما توصلنا إليه :

أ. ان اغلبية الدول النامية تعتمد على النفط في اقتصادها

ب. اقتصاد الدول النامية اقتصاد هش بسبب اعتمادها على قطاع معين دون سواه

ج. الاعتماد على الموارد الطبيعية دون سواها يجعل الدول عرضة للازمات الاقتصادية

د. ضعف المؤسسات يؤدي الى تراجع اقتصاد الدول النامية ، بسبب عدم القدرة على استغلال الموارد احسن استغلال

هـ. عدم القيام بتوزيع الثروة بين الافراد بطريقة عادلة ادى الى ظهور نزاعات داخلية ، ومجموعات عرقية تعمل على المطالبة بالشفافية في عملية استغلال الثروات الناتجة عن الموارد الطبيعية

و. ينبغي على السلطات بناء مؤسسات قوية من أجل محاربة الفساد بكل أنواعه من محسوبية و جهوية ،إذا أرادت الدولة إعادة بناء الثقة بين السلطات الرسمية و المواطنين ، فالثقة تعتبر عنصر أساسي من أجل خفض قيود المؤسسات غير الرسمية ، و هذا ما سوف يزيد من تدفق الاستثمارات المنتجة ويخفض من تكلفة التبادلات بين المتعاملين الاقتصاديين

2) التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصنا إليها من خلال هذا البحث، نقترح بعض التوصيات التي نراها مناسبة لمساعدة الدول النامية على الاستفادة بطريقة فعالة من عائدات مواردها لطبيعية، والتغلب على ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية، ونجمل أهم هذه التوصيات فيما يلي عدم اعتبار قطاع البترول النواة الاساسية في عملية التنمية

أ. ضرورة العمل على استخدام عائدات الموارد في تكوين البنية التحتية في جميع المجالات

ب. ضرورة التنويع الاقتصادي و عدم الاعتماد على الموارد الطبيعية

ت. الاستثمار في الموارد البشرية

ث. تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر ، خاصة فيما يخص الموارد الطبيعية من اجل الاستفادة من الخبرة التكنولوجية المتطورة

ج. العمل على تصدير الموارد الطبيعية بعد تحويلها الى منتج نهائي دون تصديرها على شكلها الاولي

ح. العمل على تطبيق سياسة الحكم الراشد

خ. اتباع انظمة سياسية تساعد على التنمية الاقتصادية

د. القيام بالتوزيع العادل للثروات بين الافراد ، من اجل تفادي الصراعات الداخلية

ذ. تحسين نوعية التعليم والاستثمار في رأس المال البشري ،فالتعليم يجعل القوة العاملة أكثر إنتاجية و يشجع الابتكار و الاختراع و يساعد الشركات المحلية على اكتساب أساليب إنتاج جديدة و تكنولوجيا متطورة ،كما أن مجتمعا أكثر تطورا يعزز الديمقراطية و المساواة و يساعد على خلق شروط جيدة لحكم راشد.

ر. توفير حقوق الملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنه من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية

ز. وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وجماعات المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل و استثمارات الآخرين .

توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المنتجة

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

1. العصفور صالح ، الموارد الطبيعية و اقتصاديات نفادها، سلسلة جسر التنمية ،المجلد 1 ،الاصدار رقم 5 ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 2002 ،ص 02-03.
2. الدكتور حمد بن محمد ال الشيخ ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة ، مكتبة العبيكان
3. بن رمضان أنيسة ، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة و اثرها على النمو الاقتصادي، دار هومه –الجزائر 2014
4. شنوف شعيب ، رمضاني لعلا ، الافاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في اطار قواعد التنمية المستدامة ، المؤتمر العالمي الدولي (التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة) ، جامعة فرحات عباس سطيف
5. رمضان محمد المقلد، احمد رمضان نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عايد ،اقتصاديات الموارد والبيئة ، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، مصر 2003

المجلات و الدراسات و الابحاث العلمية

6. ابرز المؤشرات الدولية و واقع حال الاردن فيها ، وزارة تطوير القطاع العام ،التقرير السنوي شباط 2016

7. بلقربوز مصطفى ، دور الموارد الطبيعية في دفع التنمية الاقتصادية دراسة حالة (الجزائر النيجر بوتسوانا) جامعة وهران ، السنة الجامعية 2013-2014

8. بوزاهر سيف الدين ، اسعار الصرف و اسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية دراسة حالة الجزائر ، جامعة تلمسان ، 2011/2010

9. بوزيد سايح ،سبل تعزيز المساءلة و الشفافية لمكافحة الفساد و تمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث عدد 2012/10

10. هندة غزيوي ، الجهود العربية و الدولية لمكافحة الفساد " من منظور قانوني " ، مجلة البحوث و الدراسات الانسانية ، العدد 2016/12

11. مقدم مصطفى، بحث حول النُّمو الاقتصادي، www.startimes.com

المراجع باللغة الاجنبية

1.Keith JEFFERIS,Pickering Dawn , Kenewendo Bogolo ,Botswana Country Overviews , Capital Resources , 2011/2012

2.Bp Statistical Revie of orld energy , june 2016

3.Atsushi Iimi , Did Botswana Escape from the Resource Curse?, 2006 International Monetary Fund

المواقع الالكترونية

4.Ar.m.wikipedia.org

5.Bank of Botswana

6.www.africaneconomicoutlook.org

7.Afrikaar.com

8.www.andi.dz

9.www.bp.com

10.Data.albankaldwali.org

11.www.wipo.int

12.www.globalinnovationindex.org